مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ محمد المحرصاوي - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د/ رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ.د/ محمود عبدالعاطي- الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ.د/ فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ.د/ عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ.د/ جلال الدين الشيخ زيادة- أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ.د/ عرفه عامر- الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د/ إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د/ أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د/ محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

مدققا اللغة العربية:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد الحادي والستون -الجزء الرابع- شعبان ١٤٤٣هـ - أبريل ٢٠٢٢ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

- اعتماد الجمهور في ممكلة البحرين على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات أثناء تفشي جائحة كوفيد-١٩ أ.م.د/ كاظم مؤنس — ١٨٧٥
- معالجة الصحافة المصرية اليومية للمبادرات الصحية الوطنية «دراسة تحليلية في الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠٢١م» — ١٩١٥
  د/ حسن محمد فرحات أمين
- تأثير القصص المدفوعة بالبيانات على فهم وتذكر الشباب للعناصر الجرافيكية ومقاطع الفيديو المتضمنة بتلك القصص- دراسة شبه تجريبية على عينة من طلاب الجامعات — ١٩٩١
  د. أسماء حمدي عبد الحميد قنديل
- الأدوار التمثيلية لذوي الإعاقة في الدراما العربية والأجنبية وعلاقتها بالتمكين الاجتماعي لهم- دراسة نوعية د/ نادية قطب إبراهيم علي — ٢٠٣٥
- اتجاهات الجمهور المصري نحو التسويق الخفي وعلاقته بالسلوك الشرائي «دراسة ميدانية» د/ ساره عبد الفتاح السيد — ٢١١٣
- استخدام الصحف المصرية الخاصة لخدمة البث المباشر عبر صفحاتها على الفيسبوك (دراسة تحليلية في ضوء ثراء الوسيلة)
  د/ سحر أحمد غريب محمد — ٢١٧٥
- اتجاهات الجمهور المصري نحو حملات التوعية الإلكترونية بالمبادرات المجتمعية الحكومية- دراسة ميدانية د/ أسماء عشري برعي محمدين — ٢٢٢٧

- أثر الإنفوجرافيك المتعلق بمبادرات التحول الرقمي بالمواقع الإخبارية في فهم وتذكر القراء للمضمون «دراسة شبه تجريبية» ٢٢٨٧
  د/ هاني إبراهيم السمان

- المجال العام والفعل التواصلي عند هابرماس كأطر موجهة للبحوث الإعلامية (رؤية تحليلية نقدية) ٢٣٦٥
  د/ ليديا صفوت إبراهيم بخيت

- دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز الشباب اليمني على المشاركة بالتنمية - دراسة مسحية في إطار نظرية رأس المال الاجتماعي ٢٤١٧
  د/ عارف عبده الأتام

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	نقاط المجلة (يوليو 2021)	ISSN-P	ISSN-O
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	7	1110-9297	2682-292X
2	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية، كلية الاعلام	7	2536-9393	2735-4008
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-914X	2682-4663
4	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادى، كلية الإعلام	6.5	2536-9237	2735-4326
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-9158	2682-4620
6	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	2356-9131	2682-4671
7	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	7	1110-5836	2682-4647
8	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيرى	جامعة بنى سويف، كلية الإعلام	7	2735-3796	2735-377X
9	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأى العام	جامعة القاهرة،كلية الإعلام، مركز بحوث الراى العام	7	1110-5844	2682-4655
10	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة القاهرة، جمعية كليات الاعلام العربية	7	2356-9891	2682-4639
11	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	المعهد الدولى العالى للإعلام بالشروق	6.5	2357-0407	2735-4016
12	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	Egyptian Public Relations Association	7	2314-8721	2314-873X
13	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث الإعلام وعلوم الإتصال	معهد الجزيرة العالى للإعلام وعلوم الاتصال	6	2682-213X	2786-0167

- يتم إعادة تقييم المجلات المحلية المصريه دوريا فى شهر يونيو من كل عام و يكون التقييم الجديد ساريا للسنه التالية للنشر فى هذه المجلات.

المجال العام والفعل التواصلي عند هابرماس كأطر موجهة للبحوث الإعلامية (رؤية تحليلية نقدية)

The Public Sphere and the Communicative Action of Habermas as guiding frameworks for media research a critical analytical view

د/ ليديا صفوت إبراهيم بخيت

مدرس الإعلام في كلية البنات - جامعة عين شمس

lydia.ibrahim@women.asu.edu.eg

ملخص الدراسة

تَهْدُفُ هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لعددٍ من الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، التي انطلقت من القضايا النظرية للمجال العام والفعل التواصلي عند هابرماس لتحليل الدور الفعلي للإعلام التقليدي والرقمي، سواء في تداول الهيمنة الفكرية وتأمينها للقوى المسيطرة في المجتمع، أو في إتاحة النقاش الحر.

واعتمدتِ الدراسة على تحليل (25) دراسة عربية، و(23) دراسة أجنبية، تحليلًا كيفيًا باستخدام التحليل الثانوي في الفترة من عام 2011 إلى 2021.

وكشفتِ النتائج عن استمرار الجدل بين الباحثين على المستويين العربي والغربي حول دور شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي في خلق مجال عام حر، يقوم على النقاش العقلاني والحوار التواصلي الرشيد، مقارنةً بالإعلام التقليدي، خاصةً بعد التحولات السياسية التي شهدتها الكثيرُ من الدول العربية في العقد الماضي، إلَّا أنَّها حذَّرت من التأكيد المطلق لدور هذه الشبكات في خلق المجال العام، مع ضرورة النظر في أخلاقيات الخطاب المُقَدَّمِ عبر المجال العام الافتراضي، الذي قد يتجاوز الآراء المعتدلة، ويهدد الديموقراطية المنشودة، فضلًا عن ضرورة دراسة هذا المجال في إطار علاقته بالسياق التاريخي والسياسي والاجتماعي للمجتمع، مع تأكيد بعضها صعوبة تطبيق المجال العام بالمعنى الهابرماسي على المجتمعات العربية.

الكلمات المفتاحية: المجال العام، الفعل التواصلي، شبكات التواصل الاجتماعي، الإعلام الرقمي، فيس بوك.

Abstract

This research paper aims to provide an analytical critical insight of some previous Arabic and Foreign studies, that proceeded from Habermas's theoretical issues of "Public Sphere, and Communicative Action", to analyze the actual role of the traditional and digital media in circulating and securing the intellectual dominance of the hegemonic forces in society or enable the free discussion.

The study based on the qualitative analysis of 25 Arabic studies and 23 English studies using the secondary analysis from 2011-2021.

The results revealed a continuing controversy among the Arab and Foreign researchers about the role of social networks and digital media in creating a free public sphere, based on rational debate and rational communicative dialogue compared to traditional media, especially after the political transformations that many Arab countries have witnessed in the past decade. Except, the findings warned from absolute assurance for the role of these networks in creating the public sphere, with the necessity of considering the ethics of the discourse presented through the virtual public sphere which may go beyond moderate opinions and threaten the desired democracy. As well as the need to study this area within the framework of its relationship with the historical, political and social context of society, while emphasizing the difficulty of applying the public sphere in the Habermasian sense to Arab societies.

Keywords:Public Shpere,Communicative Action,Social Media,Digital Media,Facebook.

مقدمة:

يُعَدُّ هابرماس أحد أهم علماء الاجتماع والسياسة والفلسفة في عالمنا المعاصر، ومن أبرز منظري الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية، وهو الجيل الذي قاد النظرية النقدية لمرحلة من الشمول والاتساع، وجعلها أكثر انفتاحًا على العلوم الأخرى، فأسهم في تشكيل فكر نقدي جديد يدور حول العلاقة بين النظرية وممارستها في الواقع الاجتماعي، وكذلك تطوير معيار جديد يدعم الممارسة بإدراك نظري، لكن من منطلق نقدي يُوحِّد جدليًّا النظرية بالممارسة[1]، كما نظر إلى الحداثة بوصفها مشروعًا لم يكتمل بعد؛ بسبب اعتمادها على ثوابت، تتمثل في التسلط والهيمنة؛ مِمَّا يعيق تحقيقها، وانتقد في كتابه "الخطاب الفلسفي للحداثة" مجموعة من اتجاهات الحداثة، كما يراها "هيجل، ونتشه، وهوركهايمر، وأدورنو، وهيدجر"؛ ومن ثم فبديلها – في رأى هابرماس– هو العقل التواصلي[2].

وسعى في مرحلة مبكرة إلى نقد أفكار رواد الجيل الأول للنظرية النقدية، مؤكدًا افتقارها للأسس المعيارية للنقد، واقتصارها على نقد مفهوم العقل الأداتي دون تجاوزه إلى نظرية نسقية، فضلًا عن عدم أخذها -على مستوى النظرية السياسية- للديموقراطية مأخذًا جادًا[3].

وحاول هابرماس علاج هذا القصور من خلال نظريته عن الفعل التواصلي التي تدخل ضمن مشروعه الأكبر؛ وهو تأسيس نظرية نقدية للمجتمع الحديث، تعمل على تعميق العلاقة بين الفرد ومجتمعه، حيث أعطى هابرماس من خلال هذه النظرية تصورًا جديدًا للديموقراطية من خلال تركيزه على أبعاد التواصل العقلاني الذي يسعى إلى تحرير مجال الاتصال من قبضة العقل الأداتي والاغتراب، ويهدف إلى تأسيس أخلاق تواصلية تنبذ وساطة المال والسلطة، وتدعو إلى التحاور مع الآخر في فضاء يتيح المساواة بين الأطراف، يُطلق عليه "الفضاء العمومي"، أو "المجال العام"، وهو المفهوم الذي اهتم به

هابرماس، وعدَّه مصدراً لتشكيل الرأي العام، وأرسى مبادئه في كتابه "التحول الهيكلي للمجال العام"، وذلك في عام 1962.

وقد استخدم هذا المفهوم كثيراً في سبعينيات القرن الماضي في دراسات التحول السياسي ودراسات الاتصال[4]، فمنذ حقبة السبعينيات شغل الإعلام موقعاً إستراتيجيًّا في دول الشمال والجنوب على حد سواء؛ ومن ثم برزت الدعوة إلى الانفتاح على نماذج جديدة في مجال الاتصال والإعلام متأثرة بالمدرسة النقدية الأوروبية[5].

وحديثًا أسهم التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والانتشار الواسع للشبكات الاجتماعية؛ إذ بلغ عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حول العالم في يناير عام 2022 (4.62) بليون مستخدم تقريبًا، بنسبة (58.4٪)[6]، في اعتماد كثير من الباحثين عربيًّا وعالميًّا على أعمال هابرماس، وخاصةً نظرية المجال العام في محاولة لإيجاد تفسير يساعد على فهم الأثر الكبير الذي يحدثه الإنترنت في المجتمعات؛ ومن ثم دور وسائل الإعلام الرقمي في إتاحة النقاش العام، إلَّا أنَّ هذا لم يمنع الجدل الدائر بين الباحثين والعلماء لأكثر من عقد من الزمان حول جدوى دور الإنترنت في خلق مجال حر للنقاش يسهم في تعزيز الديموقراطية.

فبعض الباحثين يرى أنَّ مقولات هابرماس حول المجال العام تُعَدُّ أداة تحليلية وإطاراً معرفيًا بالغ الأهمية لتفسير التواصل الذي يجريه الناس خارج السياقات التقليدية، خاصةً بعد تطوير مفهوم المجال العام وظهور "مجال عام جديد"، يتلاءم وخصائص الاتصال الرقمي – خاصة الإنترنت- حسبما أشارت نتائج بعض الدراسات.

بينما انتقد فريق آخر من الباحثين الدور المبالغ فيه للإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية في تدعيم الديموقراطية؛ لأنَّ المشاركة المفتوحة من خلال تطبيقات الإنترنت المختلفة يمكن أنْ تؤدي إلى الفوضى، مُدَلِّلِيْنَ على ذلك بما أشار إليه هابرماس في كتاباته الأخيرة حول الإنترنت حيث لاحظ أنَّ ظهور الملايين من غرف الدردشة عبر العالم يميل إلى تجزئة الجماهير الكبيرة إلى جماعات كثيرة منعزلة؛ مِمَّا يكرس لمراقبة الأفراد، وجمع معلومات عنهم أكثر؛ مما يربطهم ببعضهم بعضًا[7].

وعربيًّا امتد الجدل ليركز في مدى صلاحية الاعتماد على مفهوم المجال العام – في ضوء خصوصية المجتمعات العربية- في تفسير العلاقة بين استخدام الشبكات الاجتماعية الإلكترونية والتحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية خاصةً خلال العشر سنوات الماضية.

اتساقًا مع ما سبق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يأتي:

أولًا- مناقشة القضايا الأساسية لنظريتي الفعل التواصلي والمجال العام، والمؤثرات الفكرية التي أسهمت في بلورتهما.

ثانيا- الكشف عن كيفية توظيف هذه القضايا النظرية لدراسة الدور الفعلي للإعلام التقليدي والرقمي، سواء في تأمين الهيمنة الفكرية وتداولها للقوى المسيطرة في المجتمع، أو في إتاحة فرص للنقاش العام الحر الذي يعزز المشاركة الديموقراطية في المجتمع، وذلك بتقديم رؤية تحليلية نقدية لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي طبقت في هذا الإطار، مع التركيز في إشكاليات تطبيق مفهوم المجال العام من واقع الدراسات السابقة.

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات تسعى الورقة البحثية إلى الاجابة عنها في إطار مناقشتها للدراسات السابقة، وهى كالآتى:

1- ما التحولات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرَّ بها مفهوم الفضاء العام وصولًا إلى الفضاء العام الافتراضي؟

2- كيف فَسَّرَ هابرماس تحول الفضاء العام في المجتمعات الحديثة؟

3- ما إشكاليات تطبيق المجال العام في المجتمعات الغربية والعربية؟

4- إلى أي مدى يشارك الإعلام الرقمي في تشكيل الفضاء العام الافتراضي؟

5- ما علاقة المجال العام الافتراضي بالتحولات السياسية التي تشهدها المجتمعات العربية، ومنها مصر؟

6- كيف يؤثر الإعلام الرقمي في تشكيل قيم منتجة للتواصل والحوار العقلاني؟

7- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من مقولات الفعل التواصلي في تجديد الخطاب الإعلامي العربي، وخلق آلية للتعاون والتكامل بين العمل الإعلامي التقليدي والرقمي؟

الإطار المنهجي:

1- نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تندرج هذه الورقة البحثية ضمن **الدراسات الوصفية التحليلية** التي اعتمدت على تحليل مجموعة من الدراسات السابقة تحليلًا كيفيًّا باستخدام **منهج التحليل الثانوي** Secondary Analysis، **الذي** تُعَرِّفُهُ موسوعة "جوردون مارشال" على أنَّه "تحليلات إضافية لمجموعة من البيانات المتاحة فعلًا يُقَدِّمُ تفسيرات ومعرفة إضافية في

شكل مختلف عن تلك التفسيرات والنتائج التي جاءت في التقرير الأول[8]؛ ومن ثم فهذا النوع من التحليل يُعَدَّ خطوةً أساسيةً للباحث؛ لأنَّها تساعده في فهم الجهود البحثية المبذولة حتى الآن في القضية التي يتناولها، وتمكنه من الاستفادة من هذه المعرفة في تحليل النتائج التي توصل إليها من المادة الأصلية[9].

2- العينة ومصادر البيانات:

تندرج العينة البحثية ضمن العينات العمدية (المتاحة)، حيث حُلِّلت (25) دراسة عربية، و(23) دراسة أجنبية في الفترة الزمنية من عام 2011 إلى عام2021، واُختيرت هذه الفترة الزمنية نظراً لتصاعد الاهتمام بدراسة تطبيقات الإنترنت المختلفة في هذه الفترة، خاصةً على المستوى العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي والتحولات السياسية التي شهدتها كثير من الدول العربية في هذه الفترة، واعتماد كثير من الباحثين على أعمال هابرماس لتفسير هذه التحولات.

واعتمدت الباحثة على عدد **من مصادر البيانات** للحصول على الأبحاث العلمية التي حُلِّلَتْ؛ مثل: قواعد البيانات العربية والأجنبية المتاحة على بنك المعرفة المصري؛ مثل: دار المنظومة Elsevier,Sage، إضافة إلى مكتبة كلية الإعلام في جامعة القاهرة، ومكتبة كلية البنات للآداب والعلوم والتربية في جامعة عين شمس، وتنوعت هذه الأبحاث بين رسائل للماجستير والدكتوراة وأبحاث ومقالات علمية في دوريات علمية محكمة.

وقد اُختيرت تلك الأبحاث في الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

وتُحقق أهداف الدراسة من خلال المحاور الآتية:

أولًا- هابرماس والمؤثرات الفكرية التى أسهمت في بلورة أفكاره:

ينتمي "جورجين هابرماس" إلى الجيل الثاني من فلاسفة مدرسة فرانكفورت، ويُعَدَّ من أهم ممثليها، **حتى قال عنه وزير خارجية ألمانيا السابق "يوشكا فيشر" إنه: "فيلسوف الجمهورية الألمانية الجديدة"، كما وصفته مجلة** Die Zeit **الألمانية الأسبوعية في ذكرى ميلاده التسعين: "بأنه الفيلسوف الألمانى الذي جعل العالم أفضل".**

وُلِدَ هابرماس عام 1929 في دوسلدورف في ألمانيا في أسرة تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، ويُعَدَّ منظراً متعدد التخصصات، فقد أثرت كتاباته النظرية في كثير من العلوم الاجتماعية؛ مثل: علم الاجتماع، والسياسة، والقانون، والفلسفة، فضلًا عن علوم اللغة، شأنه في ذلك شأن رواد النظرية النقدية الذين سعوا إلى الربط بين كثير من فروع العلم

المختلفة؛ وذلك للتغلب على الانفصال القائم بين العلوم الاجتماعية؛ بهدف الوصول إلى نظامٍ معرفي شامل يضم داخله كل هذه العلوم، وإضافة إلى شهرة هابرماس بوصفه منظرا اجتماعيًّا وسياسيًّا فهو واحد من أبرز المفكرين في الشأن العام في أوروبا، يبادر بالتصريح بآرائه النقدية في أمور لها أهمية سياسية وثقافية وأخلاقية واجتماعية[10]، مثل تصريحاته التي نشرتها كثير من الصحف الألمانية وصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 11 أبريل 2020 عن تداعيات فيروس كورونا وأبعادها الأخلاقية والسياسية وتأثيراتها في حياتنا وأسلوب تفكيرنا، وقد أسهمت عدة روافد في تشكيل أفكار هابرماس النقدية نوجزها في الشكل الآتي:

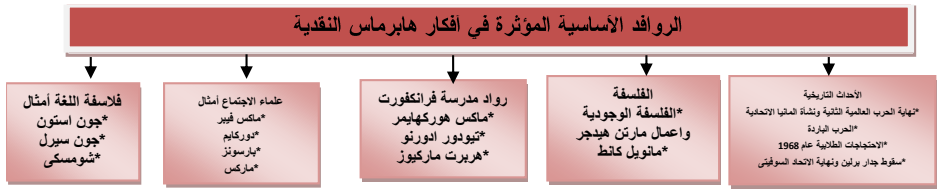

شكل (1) يوضح الروافد الأساسية المؤثرة في نظرية هابرماس النقدية

يوضح الشكل السابق الروافد الأساسية المؤثرة في بلورة نظرية هابرماس النقدية عن المجتمع، وتمثل أول هذه الروافد في بداية تشكيل آرائه السياسية لأول مرةً حينما انضم إلى حركة شباب هتلر أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهاء الحرب وتتبع وقائع محاكمات نورمبرج في ألمانيا أدرك مساوئ الحقبة النازية، واتجه بعد ذلك لدراسة الفلسفة خاصةً الوجودية، وانخرط في دراسة أعمال مارتن هيدجر، لكنه سرعان ما عارض أفكاره ليس فقط بسبب عضوية هيدجر في الحزب النازي، بل أيضًا لرفضه تقديم اعتذار عن أفعاله فيما يتعلق بمناصرة النازيين.

وقد اتضح اهتمام هابرماس في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي بأعمال هربرت ماركيوز والأعمال المبكرة لكارل ماركس، كما تأثر في هذه الفترة بآراء تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر، واتسمت أعماله في نهاية هذه الحقبة بالراديكالية، وتبنى وجهة النظر الماركسية[11].

كما توجه في وقت مبكر إلى القيام بنقد شامل للفكر الوضعي؛ إذ اتهم الفلسفة الوضعية بتجاهلها للعقل كأداة لتحرير الإنسان من ضرورات الطبيعة[12].

وفي فترة الاحتجاجات الطلابية التي شهدتها برلين عام 1968 اعتراضًا على الحرب في فيتنام وسوء الأحوال في الجامعات الألمانية؛ اعتمد كثير من جيل 68 على أفكاره، ورأوا فيه الملهم الفكري لهم، إلَّا أنَّ حركتهم تطورت في منحى متطرف، ما دعا هابرماس إلى توجيه انتقادات علنية لها [13]، فقد أطلق وصف "الفاشية اليسارية" على سياسة هؤلاء الطلاب.

وجدير بالذكر أنَّ علم الاجتماع كان أحد المكونات الأساسية في مشروع هابرماس لعدة عوامل؛ منها: اهتمام علماء الاجتماع بمشكلات العقلانية التي اهتمَّ بها هابرماس، فمن خلال مناقشته لقضية العقلانية التواصلية في كتابه (نظرية الفعل الاتصالي) عام 1981، نلاحظ تأثره الواضح بعلماء الاجتماع أمثال ماكس فيبر ودوركايم وبارسونز الذي اهتمَّ بنظرية الفعل عنده، وبدأ بصياغة نظريته عن الفعل التواصلي، فألَّف بين النزعة الوظيفية عند تالكوت بارسونز والنظرية العقلانية عند ماكس فيبر.

كما كانت فلسفة اللغة أحد أهم الروافد الأساسية في تكوين نظرية الفعل التواصلي، مثل أعمال جون أوستن وجون سيرل وشومسكي[14]، وبعد سقوط جدار برلين عام 1989 كان هابرماس واحدًا ممن وجهوا انتقادًا كبيرًا للطريقة التي وُحدت بها ألمانيا، وفي أوائل التسعينيات زاد اهتمام هابرماس بأعمال الفيلسوف السياسي الأمريكى جون رولز، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الليبرالية عنده، وكذا فكرة الديموقراطية الدستورية الأمريكية[15].

وبرغم الانتقادات التي تعرض لها هابرماس، فقد قاد النظرية النقدية– كما سبق ذكره– نحو مرحلة متقدمة من الشمول والاتساع، وجعلها أكثر انفتاحًا على العلوم الأخرى، فضلًا عن أنه مستمرٌ بنشر أعماله بشكل واسع النطاق، فله ما يزيد عن خمسين مؤلفًا؛ من أبرزها ما يأتي:

جدول (1) يوضح بعض مؤلفات هابرماس في الفترة من 1962-2019

م	المؤلفات	السنة
1	التحول البنيوي للمجال العام	1962
2	النظرية والتطبيق	1963
3	حول منطق العلوم الاجتماعية	1967
4	المعرفة والمصلحة	1968
5	العلم والتقنية كايديولوجيا	1968
6	معالم فلسفية وشخصية	1971
7	التواصل وتطور المجتمع	1976
8	نظرية الفعل التواصلي	1981
9	الوعي الأخلاقي والفعل التواصلي	1983
10	الخطاب الفلسفي للحداثة	1985
11	الحقائق والمعايير	1992
12	مستقبل الطبيعة الإنسانية	2001
13	سلطة الدين في الفضاء العام (المجال العام)	2011
14	مقدمة فلسفية: خمسة مداخل للعقل التواصلي	2017
15	تاريخ الفلسفة	2019

وقد صَنَّفَتْ مجلة Cicero الألمانية عام 2019 هابرماس كثاني أهم المثقفين في المناطق الناطقة بالألمانية بعد بيتر سلوتريديك، كما نال جائزة الإعلام الألماني الفرنسي في عامه التاسع والثمانين؛ اعترافًا بجهوده من أجل تحقيق الديموقراطية في أوروبا[16]، خاصةً من خلال رؤيته النقدية للإعلام بوصفه وسيلة فعَّالة من وسائل هيمنة الدولة ومؤسساتها البيروقراطية التي تستخدمها لخلق رأي عام يساند توجهاتها ومشروعها العام في السيطرة، ويرى هابرماس أنَّ المَخْرَج من هذا الوضع المتأزم لا يتحقق إلَّا بخلق أنماط اتصالية أفقية بين الجماعات يسودها خطاب عقلاني يسعى لتحرير الوعي تدريجيًّا من الهيمنة الذهنية الراهنة، وقد ظهر ذلك، كما سبق الإشارة إليه، في نظريته عن الفعل التواصلي[17]، التي تُعَدُّ ثمرة دراسته للمجال العام بوصفه مجال الحوار العقلاني الحر غير الخاضع للهيمنة، وسيتضح ذلك تفصيليًّا من خلال مناقشة القضايا الأساسية لنظريتي المجال العام والفعل التواصلي عند هابرماس.

ثانيا- نظرية المجال العام:

يُعَدَّ مفهوم الفضاء العام أو المجال العام واحدًا من المفاهيم المفتاحية التي يُعتمد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجال والمضمون السياسي الحديث، وازدادت أهميته بعد ترجمة كتاب "التحول البنيوي في المجال العام" إلى اللغة الإنجليزية في عام 1988، فالفضاء العام هو فضاء أو مجال مادي أو افتراضي يتجمع فيه الأفراد للنقاش والحوار العقلاني حول المسائل التي تهمهم واحتياجاتهم من الدولة[18]، فهو يبرز الآراء والاتجاهات من خلال الحوار؛ مِمَّا يُسهم في تشكيل الرأي العام، وهذا يعني أنَّ الفضاء العام هو الحلبة المُثلى للمجتمع المدني النشط والفعَّال الذي يقوم بدوره كقوة مضادة للسلطة التي تريد أن تنفرد بالقرارات، وتنحاز لفئة في المجتمع على حساب الفئات الأخرى.

ومن ثم يمكن تحديد سمات المجال العام فيما يأتي[19]:

1- يشغل حيزًا من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله تشكيل ما يقترب من الرأي العام.

2- ينشأ من أناس مخصوصين، يجتمعون معًا كجمهور ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة.

3- يستفيد مجموعة أشخاص من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة.

كما توجد ثلاثة مظاهر تميز المجال العام، وهى على النحو الآتى:

أولًا- أنَّ المشاركة فيه مفتوحة.

ثانيا- أنَّه يساوي بين مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثًا- أنَّ أي قضية في هذا المجال تكون قابلة للنقاش.

وقد أشار هابرماس في مقدمة كتابه "التحول البنيوي للمجال العام" إلى أنَّ مفهوم المجال العام يعود إلى مراحل تاريخية متنوعة؛ ومن ثَمَّ فقد قام بدراسته منذ نشأته في القرن السابع عشر وتطوره عبر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وجمع في دراسته بين التحليلين التاريخي والبنائي؛ إذ درس علاقة المجال العام في كل عصر بالمجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسنناقش في الفقرات الآتية الجذور التاريخية لمفهوم المجال العام.

الجذور التاريخية للمجال العام:

اهتم هابرماس بدراسة المجال العام منذ نشأته في أوروبا في القرن السابع عشر، ولم يكن المجال العام جزءاً من الدولة، كما لم يكن هو مجال المجتمع المدني الذي كان ميداناً للتبادل التجاري المادي، وتسوده آليات السوق، وتحقيق المصلحة الشخصية الربحية[20]، بل هو – أي المجال العام- الميدان الذي كان يجتمع فيه المواطنون لتبادل الآراء ومناقشة ونقد القضايا السياسية، وكان في بدايته يتمثل في الصالونات الأدبية، ثم انتقل إلى المقاهي والأماكن العامة في أوروبا، كما كان لنشأة الصحافة دور كبير في تطور المجال العام؛ إذ اهتمت في بداية ظهورها بالنقد الأدبي والثقافي، ثم تحولت إلى النقد الاجتماعي والسياسي[21]. وإذا كان التأصيل للفضاء العام فلسفيًّا يرجع إلى الدولة اليونانية، فالفضل الأكبر يعود إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في التفكير في العمومية؛ إذ إنَّه قد مَيَّزَ بين الاستعمال العام والخاص للعقل، ومنه توصل هابرماس إلى ما أطلق عليه فيما بعد "الفضاء العام"، وهو الفضاء المشترك للأفراد، الذي يؤطر للممارسة السياسية لتوجيه الرأي العام بالفعل التواصلي[22].

وتابع هابرماس تطور المجال العام في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم تراجعه ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر لعدة مبررات؛ أبرزها: حدوث تحولات كبيرة أدَّت إلى تراجع المجال العام وانحساره، فالاختلاف والانفصال بين المجتمع والدولة بدأ يتلاشى؛ بسبب اختفاء أو تراجع أهمية التنظيمات التي كانت ميداناً للمجال العام، فانتهى الدور القديم للصالونات الأدبية والمقاهى والنوادي الاجتماعية والأماكن العامة[23]، وأصبحت الصحف والمجلات والدوريات جزءاً من هيئات إعلامية كبيرة، هدفها الربح، ومع التحول التجاري لوسائل الإعلام تغيرت طبيعتها ووظائفها، فأصبح الإعلام مجالًا للاستهلاك الثقافي بعد أن كان ساحة للنقاش العقلاني، كما عُزِلَت الجماهير عن عملية النقاش العام واتخاذ القرار؛ ومن هنا فإن المواطنين بوصفهم هيئة عامة فقدوا كثيراً من أهميتهم الاجتماعية، وأصبحوا أكثر عرضة لعمليات السيطرة والتوجيه التي يمارسها الإعلام[24]، خاصةً بعد استحداث وظائف جديدة لوسائل الإعلام؛ مثل: "الدعايا"، وهو المفهوم الذي ركز فيه هابرماس في معرض تناوله لمفهوم العمومية، فالنظام – ممثل في الدولة ومؤسسات السلطة- يستخدم الدعايا بهدف إحكام سلطته وسيطرته؛ ومن ثم التأثير في المجال العام، وإظهار مدى التطابق بين برامج

السلطة ومطالب الأفراد، فتكون الدعايا إحدى الوسائل التي تستخدمها الدولة الحديثة لتوجيه عقول الناس، والتحكم فيها، وإفراغها من المحتوى النقدي[25].

ولعل تحليل هابرماس النقدي حول تحول وظيفة وسائل الإعلام ودور الدعايا – بوصفها أداة البورجوازية في فرض هيمنتها، ونشر أيديولوجيتها؛ ومن ثم تحول المواطنين من مشاركين في المجال العام إلى مستهلكين لثقافة ومعلومات غير هادفة – دفعه إلى طرح تساؤل أساسي، هو:

"ما الظروف الاجتماعية التى تسمح بحوار عقلانى نقدي حول قضايا الشأن العام؟".

حاول هابرماس الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تعريفه لماهية الفضاء العام أو المجال العام.

ماهية الفضاء العام:

أستند هابرماس في وصفه للانتقال من الفضاء العام الليبرالي إلى الفضاء العام الذي يهيمن عليه وسائل الإعلام في العصر الحالي إلى دراسة هوركهايمر وأدورنو وتحليلهما لصناعة الثقافة، وعلى الرغم من الجدل الذي أثارته رؤية هابرماس للفضاء العام التس ظهرت فس الأوساط العلمية المختلفة، فإنَّه بدراسته حول التحول البنائي في الفضاء أو المجال العام قَدَّمَ مفهومًا جديدًا في العلوم الاجتماعية[26]، كما تأثرت به بعض النظريات المفسرة لنشأة الرأي العام؛ مثل: نظرية دوامة الصمت، التى أكدت قوة وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، انطلاقًا من أنَّ وسائل الإعلام تعكس الرأي السائد في المجتمع أو رأي الأغلبية [27].

ومن الانتقادات البارزة التي تعرضت لها هذه النظرية هي أنَّ وسائل الإعلام لا تُعَبِّرُ بالضرورة عن رأي الأغلبية، بل تعكس أحيانًا رأي الأغلبية المزيفة التي تروجها هذه الوسائل، وقد عزز هذا الانتقاد المفكر النقدي نعوم تشومسكي عندما تطرق في كتابه "السيطرة على الإعلام – الإنجازات الهائلة للبروباجندا" إلى كيفية استخدام الإعلام والدعايا في تجريد الديموقراطية من قوة تمثيلها للإرادة الشعبية، وأقرت اليزابيث نيومان بهذا الانتقاد، وتراجعت عن افتراض أن وسائل الإعلام بالضرورة تعكس آراء الأغلبية، كما قامت بالمقارنة بين الرأي العام الحقيقي والمزيف[28].

وبالعودة إلى أهم التحولات التى عدَّها هابرماس مسئولة عن نشأة المجال العام بالصورة التى طرحها يمكن إيجازها فيما يأتى:

1- التحول من الأنظمة السياسية والاقتصادية ذات الحكم الفردي المطلق إلى الدولة الرأسمالية.

2- تطور الطباعة.

3- نشأة المؤسسات التي تسمح للأفراد في الأنظمة الرأسمالية الجديدة بأن يتقابلوا ويتفاعلوا مع بعض.

وقد حدد هابرماس مفهوم الفضاء العام أو المجال العام بوصفه "كل حوار يجتمع فيه مجموعة من الأفراد مع بعضهم البعض كجمهور، ويقومون بوضع وتحديد احتياجات المجتمع مع الدولة"؛ ومن ثَمَّ فالمجال العام يتوسط بين مجالات الأسرة ومكان العمل - حيث تسود المصالح الخاصة- والدولة التي غالبًا ما تمارس أساليب تعسفية من السلطة والهيمنة، حيث يتجمع الأفراد لمناقشة القضايا العامة المشتركة، وتنظيم وقفات ضد كل الأشكال التعسفية والقمعية وهيمنة الدولة.

ويتصف الفضاء "بالعام" في رأي هابرماس لعدد من المبررات؛ هي [29]:

1- أنَّه يحدث في العلن.

2- يمارس من قبل الجمهور.

3- يعارض إجراءات السلطة العامة.

وانطلاقًا من ذلك يصبح الفضاء العام البعد الأساسي لديموقراطية ذات صبغة جديدة، وهي الديموقراطية التشاورية التي تقوم على مبدأ النقاش المتبادل بين الأعضاء، التي راهن عليها المشروع السياسي للنظرية التواصلية، ولجعل الديموقراطية التشاورية أكثر التصاقًا بالواقع؛ عمد هابرماس إلى إدراج مفهوم المجتمع المدني كونه نسيجًا اجتماعيًا تأسس في إطار فضاءات عامة منظمة للمناقشات التي تقترح حلًا للمشاكل الناشئة المتعلقة بمواضيع المصلحة العامة.

وترتبط الفضاءات العامة ببنيات المجتمع المدني، فالنسيج الجماعي يشكل ركيزة تنظيمية تتشكل من مواطنين يبحثون عن تبريرات وتأويلات لتجاربهم ومصالحهم الاجتماعية، وهم بدورهم يمارسون تأثيرًا في تكوين الرأي والإرادة؛ إذ تتجسد الديموقراطية عبر المؤسسات التي تضمن مشاركة جميع المواطنين في النقاش العمومي؛ لهذا حاول هابرماس توسيع مجال مساهمة المعنيين بهذا النقاش، وذلك من خلال

المشاركة التي تحقق الاستقلال الذاتي والسيادة الشعبية لمواطنين عبر مناقشات حرة ديموقراطية داخل الفضاء العمومي مستندة إلى التشاور والتداول المؤسس للديموقراطية التشاورية.

وفي كتابه "ما بعد الدولة- الأمة" أَلَحَّ هابرماس على ضرورة إنشاء فضاء عمومي كوني؛ إذ إنَّه يرى أنَّه يجب على السياسة العالمية الجديدة أنْ تناضل من أجل تحقيق مشروع ديموقراطي للرفاهية على المستوى الدولي، ويرى هابرماس أنَّ المجتمعات متعددة الثقافات تتطلب سياسة الاعتراف بالآخر باندماج هوية المواطن الفرد في الهوية الجماعية، وأن تستقر في منظومة من الاعتراف المتبادل[30].

وقد أسهمت الثورة الاتصالية الحديثة التي يشهدها العالم حاليًا في ظهور التصور الجديد للفضاء العمومي الكوني الذي تأثر بهذه الثورة، وأصبح مجالًا للمعلومات والمناقشة والمعارضة على المستوى العالمي، وهي الوظائف التي أتاحتها وسائل الإعلام والتواصل الجديدة، التي نمت شعبيتها بشكل كبير بعد عام 2004.

وأصبح التعريف الحديث "للمجال العام" أنَّه كوكبة من الفضاءات التواصلية في المجتمع تسمح بتداول المعلومات والأفكار، والمناظرات بشكل مثالي وبطريق غير مقيدة؛ ومن ثم يمكن للناس من جميع الأجناس والأديان والطبقات الاجتماعية والثقافات التفاعل مع بعضهم بعضًا في المناقشة، وتبادل الأفكار على المستوى السياسي والاجتماعى والشئون الاقتصادية، والقدرة على ربط الناس في جميع أنحاء العالم ليس فقط بالقراءة والاستماع ومشاهدة ما كان يفكر فيه الآخرون، ولكن تشاركوا فعليًّا في حوار ثنائي الاتجاه[31].

من هذا المنطلق يتصف الفضاء العام الجديد بمجموعة من الخصائص، وهى[32]:

1- تمدد آفاق الحدود الوطنية القديمة، بحيث يربط الكثير من الناس عبر العالم عن طريق إرسال الرسائل واستقبالها بشكل تواصلي.

2- أنه محلي وعالمي في آن واحد، يسهل التواصل وتيبادل المعلومات ضمن الحدود الوطنية وعبرها.

3- أنه لا مركزي، لا يخضع لسيطرة الدولة.

ويرى هابرماس أنَّ نجاح المجال العام يعتمد على[33]:

*- درجة الوصول والانتشار.

*- درجة الحكم الذاتي، وتعني تحرر المواطنين من كل أشكال الهيمنة والسيطرة.

وقد أسهم تطور مفهوم الفضاء العام الجديد – المعتمد على وسائل التواصل والإعلام الرقمي- في الرد على بعض الانتقادات التي تعرض لها هابرماس حول تصور المجال العام – التقليدي- بوصفه منتدى للنقاش العقلاني، بينما تُعَدَّ في الواقع مشاركة محدودة لا تمثل المواطنين كافة، عندما تُستبعد فئات معينة من المشاركة في النقاش العام، وهو ما يُقلل من استمرارية المجال العام وحيويته[34]، حيث أوضحت الكثير من الدراسات أنَّ شبكات التواصل ووسائل الإعلام الرقمي أتاحت فرصًا واسعة أمام كَمٍّ كبيرٍ من الأفراد في مختلف بلدان العالم للتعبير عن آرائهم بشكل عقلاني في إطار من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، ولاسيما بالنسبة للمجموعات التي لم يكن متاحًا لها في السابق التعبير عن نفسها وطرح أفكارها وهمومها.

بينما أظهرت نتائج دراسات أخرى أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن بمنزلة نوع مثالي من المجال العام مشيرةً إلى أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي لم تدرك حتى الآن إمكاناتها بوصفها ساحة للمشاركة، فضلًا عن أن النظر إلى شبكة الإنترنت كساحة للمجال العام نتج عنها الكثير من المواقع ومجموعات النقاش المتطرفة، إضافة إلى استخدام المصطلحات والتعبيرات غير اللائقة في بعض الأحيان، بما قد يهدد الديموقراطية المنشودة من المجال العام، ويتطلب إعادة النظر في أخلاقيات الخطاب المقدم عبر المجال العام[35].

وقد أثار موضوع ضوابط الحديث في الشأن العام اهتمام الدول على المستوى العالمي والعربي، فظهرت بعض تجليات الانزعاج من مناقشة الشأن العام في تصريحات ترامب حول الأخبار المفبركة – التي تحظى بمصداقية- في الصحف الأمريكية، وعلى المستوى العربي تبنى المجلس التنفيذي لوزراء الأوقاف والشئون الإسلامية في اجتماعه بعمان في ١٢ ديسمبر2019 وبالإجماع مقترح وزير الأوقاف المصري بشأن ضوابط الحديث في الشأن العام، ووافق المشتركون على إدراج هذا الموضوع ضمن أعمال المؤتمر العام لوزراء الأوقاف والشئون الإسلامية.

وفي هذا الإطار عقدت ثلاث من دور الصحف المصرية عددًا من الندوات؛ لمناقشة ضوابط الحديث في الشأن العام، وتكشف التصريحات التي أدلى بها بعض المشاركين في هذه الندوات عن موقفهم من الحديث في الشأن العام، داعين إلى ضرورة اقتصاره على المتخصصين فقط؛ ومن ثم لا يمكن إتاحتها كمجال لأي إنسان للتحدث فيه، وهو ما يثير القلق بشأن تأثير دور هذه التصريحات في تراجع الحق في حرية الرأي

والتعبير، وقد دَلَّلَ مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة على ذلك في مقال له في صحيفة الشروق بتاريخ 22 ديسمبر 2019 قائلًا:

" الحديث في الشأن العام ليس مفتوحًا تمامًا، فهو باعتباره ممارسة للحق في التعبير، هو بالفعل محكوم بضوابط، ولكنها لا تستثنى أحدًا من ممارسته طالما التزم بالضوابط الواردة في المواثيق الدولية التي صادقت عليها مصر، كما أنه حق متاح لكل المواطنين المصريين بحكم دستورهم. كما أن تناول الشأن العام من جانب كل المواطنين، المتخصصين وغير المتخصصين، هو أمر مفيد للسلطات العامة، لكشف ما قد غاب عنها".

فضلًا عن أن أطروحة هابرماس عن المجال العام تجعله مفتوحًا لكل المواطنين، يلتقون فيه كمواطنين، يتجردون فيه من صفاتهم الخاصة العائلية أو المهنية أو الطائفية، ويتناقشون بطرح الحجج التي يتصورون صدقها أو صلاحيتها، وعلى أساس عقلاني، وعلى قدم المساواة، والحجة التي تتفوق على غيرها من الحجج لصدقها أو صلاحيتها هي التى تصبح قاعدة السياسة العامة[36]، ولعل هذا يقودنا إلى إشكالية تطبيق المجال العام على المستوى العربي، التي أثارت جدلًا كبيرًا بين الباحثين خلال السنوات الماضية، وهو ما سنناقشه تفصيليًّا في الجزء الخاص بتحليل الدراسات السابقة.

ثالثًا- نظرية الفعل التواصلى:

يُعَدُّ كتاب هابرماس "نظرية الفعل التواصلي" الصادر عام 1981 أهم كتاب في المشروع الفكري لهابرماس يتوج فيه مجهوداته في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ إذ جمع فيه مرجعيات فلسفية وسوسيولوجية ولغوية متعددة، وأكد هابرماس أنَّ اللغة تؤدي دورًا رئيسًا في نظرية الفعل التواصلي بوصفها الوسيط الأساسي للتواصل بين الذوات، فبحسب هابرماس فإن قدراتنا على التواصل ذات بنية وقواعد أساسية لا توجد إلَّا في اللغة [37]، فمفهوم الفعل التواصلي يشير إلى الفعل المشترك لذاتين على الأقل قادرين على الكلام والفعل وإقامة علاقات شخصية مشتركة، فالفاعلون هنا يسعون إلى تفهم موقف الفعل؛ وذلك لكي ينسقا لفعلهما بالتراضي والتفاهم بينهما.

ويقصد هابرماس بالتفاهم ذلك الاتفاق بين المشاركين في عملية التواصل؛ بمعنى أن يحيل التفاهم إلى اتفاق مبرر عقليًّا بين الذوات القادرة على الكلام والفعل للوصول إلى إجماع [38]، ويفترض مفهوم الفعل التواصلي أنَّ اللغة هي الوسط الذي يمكن أن يتحقق فيه نوع من التفاهم، فهي الأداة الرئيسة لتوصيل المعاني والأفكار، وكما يمكن

توظيف اللغة للترويج لأيدلوجيات زائفة يمكن توظيفها أيضًا لتصحيح الأفكار غير العقلانية غير المنطقية.

فالفرد يسعى لاستخدام اللغة لتغليب منطقه أو تصوره العقلاني على الأمور، محاولًا إقناع الغير بهذه الرؤى المنطقية، ويستطيع المشاركون من خلال التفاهم الذي ينشأ بينهم في عملية التفاعل أن يثيروا ما يُسمى بمزاعم الصدق Validity claims؛ أي مصداقية المعبر عنه التي يمكن الاتفاق أو الاختلاف حولها، وترتبط درجة الصدق في الكلام بالمعتقدات والقيم التي تحرك البشر، كما ترتبط أيضًا بتجاربهم وخبراتهم الشخصية وقوة العلاقة بينهم [39]، وأوضح هابرماس هذه النقطة من خلال تحديده لشروط التواصل لفهم الأقوال والتعبيرات، وهي كالآتي:

شروط تحقق التجربة التواصلية[40]:

(أ) قابلية التعبير اللغوي للفهم.

(ب) حقيقة مضمونه أو صدق محتواه.

(جـ) مصداقية مقاصد المعبر عنه.

(د) المشروعية المعيارية للقول أو التعبير؛ أي المطالبة بأن يكون صحيحًا.

ويرى هابرماس في نسق القوة أو السلطة بالمجتمع ترجمة لعلاقات الاتصال بين الناس وبعضها، فمن خلال إقرار الناس لهذه الأفعال الاتصالية بينهم تتولد فكرة السلطة والقوة وهيمنة فكرة الدولة على الفرد فيما بعد؛ ومن ثم فالفرد يسهم في نشأة السلطة وتطورها، التى تهيمن عليه، وتتحكم في مصيره فيما بعد[41].

وكما سبق وأشرنا أنَّ نقطة الانطلاق في تناول هابرماس للفعل التواصلي هي الفضاء العام أو المجال العام وكيفية تشكل الرأى العام؛ إذ يرى أنَّ الفضاء العام كان مجالًا أو ميدانًا للتعبير عن الرأي النقدي؛ ثم جاءت وسائل الإعلام لتحتله وتشوهه لتسيطر على مضمونه؛ كي تجعله دعامة للمصالح وأداة من أدوات الهيمنة[42].

ومن ثم يتطلب الفعل التواصلى تحقيق مجموعة من الأمور، هى:

1- نسقًا اجتماعيًّا ديموقراطيًّا يشمل الجميع، ولا يستبعد أحدًا، وهدفه ليس الهيمنة، بل الوصول إلى التفاهم، بحيث يسمح للجميع بفرص متكافئة لاستخدام أدوات العقل، كالإسهام في الحوار، فيكون لكل فرد صوت يحسب حسابه عند اتخاذ القرار النهائى.

2- وجود نظام أخلاقي يطلق عليه هابرماس الأخلاق الكلية التي تلقى القبول دون ضغط[43].

ومِمَّا سبق يمكننا تعرف خصائص عملية الاتصال والعوامل المؤثرة فيها.

خصائص عملية الاتصال والعوامل المؤثرة فيها وفقًا لنظرية الفعل التواصلى:

(أ) خصائص عملية الاتصال:

(1) لا بُدَّ أن تتسم عملية الاتصال كما يرى هابرماس بوجود أنماط اتصالية أفقية بين الجماعات يسودها خطاب عقلاني من شأنه أن يحرر الوعي تدريجيًّا من الهيمنة الذهنية الراهنة، ويحل محل الخطاب الرسمي.

(2) الاتصال هو الذي يحقق التفاعل بين الناس من خلال التواصل اللغوي الهادف إلى التفاهم المتبادل وفق قواعد تحكم العملية التواصلية، وهذا التفاهم يقود إلى اتفاق مبرر عقليًّا بين الذوات القادرة على الكلام والفعل للوصول إلى إجماع.

(ب) العوامل المؤثرة فيها:

(1) النسق الاجتماعي السائد.

يرتبط نجاح عملية الاتصال بوجود نسق اجتماعي ديموقراطي، لا يهدف إلى الهيمنة والسيطرة، بل الوصول إلى التفاهم بحيث يسمح للجميع بفرص متكافئة لاستخدام أدوات العقل كالإسهام في الحوار.

(2) النظام الأخلاقي.

يقتضي الاتصال الناجح وجود نظام أخلاقي يلقى قبولًا من الجميع دون ضغط، كذلك فإنَّ الرسالة الإعلامية بوصفها أحد مكونات العملية الاتصالية لا بد أن يُنظر إليها كعملية اجتماعية تتحكم فيها العوامل التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية[44].

وقد تعرضت نظرية الفعل التواصلى لكثير من الانتقادات:

حيث أشار هونيث إلى تحفظين حول رؤية هابرماس للفعل التواصلي، يتمثل **التحفظ الأول:** في القول إنَّ هذا النموذج عاجزٌ عن تفسير التجربة المعاشة للأفراد بصورة شاملة أو كلية؛ ذلك لأنَّ التواصل اللغوي ما هو إلَّا جانب من جوانب التفاعل الاجتماعي، **أما التحفظ الثاني:** فيتمثل في القول **إن "هابرماس** تجاهل ما يسميه هونيث الطابع الصراعي السائد في بنية المجتمع، الذي يحدد نمط الحياة الاجتماعية والأخلاقية التي تميزه" [45].

فضلًا عن عدم قدرة نظرية الفعل التواصلي على تحديد الأساس الذي يقوم فيه الفاعلون الاجتماعيون بتحديد تفاعلاتهم؛ ومن ثم يرفض كثيرًا من كُتَّابِ ما بعد الحداثة

فكرة أنَّ العقل يمكن تعريفه خارج السياق الذي يستخدم فيه، مشيرين إلى أنه مجرد تعبير عن الكيفية التي ترى بها مجتمعات محددة ذاتها، وليس مهارة بشرية[46]، ويرد هابرماس على هذا الانتقاد من خلال محاولته الكشف عن تعقيد العقل، والتمسك بفكرة أنَّ العقل هو ما يمكننا من فهم الواقع، ورؤية حقيقة الأشياء، فيرى هابرماس أنَّه برغم الدور الذي تؤديه السياقات التي نعيش فيها في تحديد "معرفتنا" بالواقع لانطوائها على اللغة والقيم الأخلاقية والاجتماعية فإنه من غير المقبول تجاهل دور العقل في التمييز بين الصواب والخطأ أو الحقيقة والزيف؛ ومن ثم فهم العالم من حولنا [47].

وعمومًا يرى مؤيدو هابرماس أنه برغم نقد أنصار ما بعد الحداثة لرؤيته للعقل فإنَّ أفكاره بشأن سلطة العقل والإرادة لا يزال لها هيمنة وسيطرة على كثير من المجالات الفكرية، فقد امتلك هابرماس رؤية عميقة للمتغيرات الاجتماعية المعاصرة، كما حاول أن يسير على هدى مدرسة فرانكفورت، وإن سار بعيدًا عن النظرة التشاؤمية التى غلفتها لسنوات طويلة هابرماس تجاهل ما يسميه هونيث الطابع الصراعي السائد في بنية المجتمع، الذي يحدد نمط الحياة الاجتماعية والأخلاقية التي تميزه[48].

ويرد هابرماس على هذا الانتقاد من خلال محاولته الكشف عن تعقيد العقل والتمسك بفكرة أنَّ العقل هو ما يمكننا من فهم الواقع ورؤية حقيقة الأشياء، فيرى هابرماس أنه برغم الدور الذي تؤديه السياقات التى نعيش فيها في تحديد" معرفتنا" بالواقع لانطوائها على اللغة والقيم الأخلاقية والاجتماعية فإنه من غير المقبول تجاهل دور العقل في التمييز بين الصواب والخطأ أو الحقيقة والزيف، ومن ثم فهم العالم من حولنا [49].

وعمومًا يرى مؤيدو هابرماس أنه برغم نقد أنصار ما بعد الحداثة لرؤيته للعقل، فإن أفكاره بشأن سلطة العقل والإرادة لا يزال لها هيمنة وسيطرة على كثير من المجالات الفكرية، خاصةً نظم ووسائل الإعلام؛ إذ قدَّم مجموعة من المقاربات النظرية في رؤيته للفعل التواصلي لدراسة هذه النظم في الإطار السياسي والاجتماعي، وامتلك هابرماس رؤية عميقة للمتغيرات الاجتماعية المعاصرة؛ مثل: تطور فضاء الاتصالات، والحركات الفكرية للجمهور النشط وتفاعلهم عبر شبكة الإنترنت في إطار التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي حاليًا، كما حاول أن يسير على هدى مدرسة فرانكفورت وإن سار بعيدًا عن النظرة التشاؤمية التي غلفتها لسنوات طويلة[50].

رابعا- النتائج الخاصة بتحليل الدراسات السابقة:

وفَّر مفهوم الفضاء العمومي قاعدة بحثية في شتى المجالات، ولأنَّ التواصل والحوار هو البعد الأساسي لهذا المفهوم، فقد شملته المقاربات التواصلية التي تعتمدها علوم الإعلام والاتصال لرصد سياقات أو إشكالات الحوار والتواصل وأبعادهما، خاصةً عند ظهور أية وسيلة اتصال جديدة؛ ومن ثم بدأ التفكير في علاقة الفضاء العمومي بالتواصل والحوار داخل المجتمعات الافتراضية الذي شَكَّلَ هاجسًا بحثيًا-على المستويين العربي والغربي- بلورته الميديا الجديدة، أو كما يسميها بعض الباحثين "إعلام الـ نحن"، وعلى رأسها وسائل التواصل الاجتماعي[51].

مِمَّا دعا إلى ظهور جدل كبير بين الباحثين حول جدوى استخدام نظرية المجال العام في تفسير التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام الرقمي بشكل عام، وعلى المستوى العربي بشكل خاص، خاصةً في ظل تشكك هابرماس من قدرة الإنترنت على خلق مجال عام افتراضي، ولعل هذا الزعم ما جعل كثيرًا من المهتمين بوسائل التواصل الاجتماعس يوجهون انتقادات لاذعة لهابرماس انطلاقًا من الدراسات الميدانية التى أوضحت عكس نظرته المتشككة.

وتأسيسا على ذلك، سيُناقش هذا الجزء كيفية توظيف القضايا النظرية للمجال العام، والفعل التواصلي لدراسة الدور الفعلي للإعلام التقليدي والرقمي، سواء في تداول الهيمنة الفكرية وتأمينها للقوى المسيطرة في المجتمع، أو في إتاحة فرص للنقاش العام الحر الذي يُعزز من المشاركة الديموقراطية، وذلك بتقديم رؤية تحليلية نقدية لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي طبقت في هذا الإطار مع التركيز في إشكاليات تطبيق مفهوم المجال العام من واقع الدراسات السابقة.

وسنعرض لذلك من خلال محورين أساسيين؛ هما:

1- الدراسات التي انطلقت من نظرية المجال العام.

2- الدراسات التي انطلقت من نظرية الفعل التواصلي.

ويحاول كل محور من هذه المحاور الإجابة عن مجموعة من تساؤلات الدراسة.

1- الدراسات التى انطلقت من نظرية المجال العام:

تنوعت أهداف هذه المجموعة من الدراسات، فناقش بعضها مفهوم الفضاء العام والتحولات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرَّ بها، وصولًا إلى الفضاء الافتراضي مع التركيز في تفسير هابرماس لتحول المجال العام في المجتمعات الحديثة، وإشكاليات

التحول في هذه المجتمعات من ناحية، وإمكانية تطبيقه في المجتمعات العربية – خاصةً مصر- من ناحية أخرى، كما اتخذت مجموعة أخرى من الدراسات القضية الخاصة بدور وسائل الإعلام الرقمي في تشكيل المجال العام الرقمي وخصائص هذا المجال هدفًا أساسيًا لها، في حين ركَّزت مجموعة ثالثة من الدراسات في علاقة المجال العام الافتراضي بالقضايا والتحولات السياسية التي تشهدها المجتمعات، وخاصةً العربية؛ ومنها: مصر، ونظرًا لتداخل بعض أهداف هذه المجموعات الثلاث من الدراسات؛ فقد حاولنا تقسيمهم بحسب الهدف الأساسي لكل مجموعة على النحو الآتي:

المجموعة الأولى من الدراسات:

ناقشت مفهوم الفضاء العام والتحولات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرَّ بها، وصولًا إلى الفضاء الافتراضي مع التركيز في تفسير هابرماس لتحول المجال العام في المجتمعات الحديثة، وإشكاليات التحول في هذه المجتمعات من ناحية، وإمكانية تطبيقه في المجتمعات العربية – خاصةً مصر- من ناحية أخرى؛ مثل: دراسة (Traducao de Jorge,2012)[52] التي كشفت عن العلاقة بين المجال العام ووسائل الإعلام في كتابات هابرماس على مدار خمسين عامًا منذ ظهور مؤلفه "التحول الهيكلي للمجال العام" عام 1962 حتى عام 2012 مشيرةً؛ أي الدراسة إلى أنها علاقة وثيقة نتج عنها مفهوم "المجال العام الزائف أو الفاسد"، كما أسماه الباحث، وهو المجال الذي لا يسمح بحدوث تحرر عقلاني في إطار من المناقشات الحرة في مختلف القضايا التي تسهم في تشكيل الرأي العام فوسائل الإعلام تعمل على نزع الطابع السياسي للمجال العام، وفي المقابل تعمل على توليد ثقافة الاستهلاك الجماهيرية، وخلصت هذه الدراسة إلى أنَّ التوجه السلبي تجاه وسائل الإعلام وفقدان الثقة في قدرتها على خلق مجال عام حر حتى بعد ظهور مفهوم "المجال العام الجديد" المرتبط بظهور وسائل الإعلام الرقمي يوضح أنَّ الموقف الحالي لهابرماس لم يتغير بشكل كبير عن موقفه الأصلي عام 1962 حين صدر مؤلفه عن التحول الهيكلي للمجال العام؛ ومن ثم فقضية وجود مجال عام نقدي بالمعنى الحقيقي الذي أشار إليه هابرماس ما زالت قضية تحتاج إلى مزيد من الدراسات والأبحاث لإثباتها.

واتساقًا مع هذه النتيجة، ناقشت دراستا (خالد كاظم، 2011)[53]، و(نوار ثابت، 2019)[54] مفهوم الفضاء العام والتحولات التاريخية التي مرَّ بها والعلاقة بين المفهوم النظري والممارسة الفعلية في الواقع، وأوضحا أنَّ هذا المفهوم نتاج النظام الرأسمالي

الذي أدَّى تطوره إلى ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعيق تطبيق المجال العام بالمعنى الهابرماسي، واستندا في ذلك إلى آراء عدد من الباحثين الذين درسوا الأسس الاجتماعية التي يرتكز عليها نموذج هابرماس، وتوصلا إلى أنَّ الاتصال العقلاني الناقد اللازم لتكوين المجال العام لا يكون شاملًا وعامًا، ولا يكون محايدًا من الناحية السياسة، إضافة إلى أنَّ فكرة إهمال الفروق الاجتماعية بين الأفراد داخل المجال العام هي فكرة "يوتوبية"؛ ومن ثم فلا معنى للفضاء العام ما لم يكن مجالًا للفعل السياسي الديموقراطي والحوار وتبادل الرأي وتكوين قوة مضادة للسلطة، وهو ما يصعب تحقيقه حاليا في ظل تدخل الحكومات الرأسمالية واختراقها للمجال العام، ومحاولة سيطرتها على الرأي العام، وتوجيهه لتحقيق أهدافها من خلال توظيف قنواتها القانونية والإعلامية.

فإذا كان الواقع الفعلي أسهم في انهيار المجال العام التقليدي– كما أوضحت نتائج الدراستين السابق الإشارة إليهما – فإنَّ الثورة الاتصالية التي يشهدها العالم حاليا من شأنها إعادة صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه ليصبح مجالًا للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي، وهو ما يسمى "المجال العام الافتراضي أو الجديد"، كما أشار (خالد كاظم، 2011) في دراسته التي تقدم إسهاماً في تحديد ملامح المجال العام المصري من خلال تطبيقها على المجال العام في صعيد مصر، وانتهى فيها إلى أنَّ المناسبة الدينية تُعَدَّ إحدى آليات تشكيل المجال العام هناك حيث ترتبط هذه المناسبات بتوافد الأفراد إلى الساحات التي تقع حول المساجد والأضرحة، وتجسد هذه التجمعات بعض ملامح المجال العام منها تجمع عدد كبير من الأفراد ينتمون إلى شرائح اجتماعية متباينة.

وتمثل المناسبات الاجتماعية- كما أوضح الباحث - القاعدة الثانية التي يرتكز عليها المجال العام في صعيد مصر، فدار الضيافة التي تمتلكها كل عائلة من عائلات الصعيد تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التواصل والحوار بين الأفراد، إلَّا أنَّ هذا المجال تختلط فيه الموضوعات العامة بالموضوعات الخاصة، فيختلط التفكير العقلاني بالتفكير الديني والتفكير الخرافي؛ فينتج في النهاية رأي عام مشوه، ويكشف عن صعوبة تشكل مجال عام بالمعنى الهابرماسي في المجتمع المصري، ويرجع الباحث ذلك إلى تشكل ما يسمى "بالحداثة البرانية" في المجتمعات النامية ومنها مصر، فالمجال العام نتاج لعمليات الحداثة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، إلَّا أنَّ هذه الحداثة لم تتشكل في المجتمعات النامية ومنها مصر بالنمط الأوروبي نفسه، وإنَّما حملت الكثير من التمايزات التي

أسهمت في خلق فجوات بين البشر تظهر في المبالغة الاستهلاكية، فيصبح الاستهلاك قيمة في حد ذاته، وتعتمد ثقافة الكلام في هذا النمط من المجال العام على الصوت المرتفع، ونفي الآخر بدلًا من قبوله، فيؤدي إلى خلط العام بالخاص؛ مما يتطلب ضرورة نقد هذه "الحداثة البرانية"، والإسهام في خلق وعي خاص بمجتمعاتنا بهذه الحداثة؛ مما يؤدي – كما أشار الباحث- إلى إعادة إنتاجها بشكل أكثر فاعلية.

وعلى جانب آخر، ناقشت دراسة (Simon Susan,2011)[55] تفسير هابرماس للتحول الهيكلي للمجال العام في المجتمع الحديث والإشكاليات التي يثيرها، وخلصت إلى أهمية الاعتماد على رؤية هابرماس في دراسة المجال العام في المجتمعات الحديثة، ولكن بعد معالجة أوجه القصور التي تشوبها، التي اتفقت عليها أغلب الدراسات السابقة التي ناقشت هذه القضية، وعلى رأسها المثالية والمبالغة في تقدير الإمكانات التحررية للخطاب الليبرالي العام، فضلًا عن إغفالها تأثير التمييز على أساس الجنس في تطور الحياة العامة في المجتمع الرأسمالي الحديث.

كما أولت هذه الدراسة أهمية خاصة لرؤية هابرماس للتحول البنيوي للمجال العام في أواخر القرن العشرين، واصفةً إياه بأنَّه "عملية تفكك اجتماعي"؛ وذلك بسبب حالة الخلط التي تشهدها بعض الثنائيات التي قام عليها مفهوم المجال العام، مثل الخلط بين المصالح العامة والخاصة في المجتمع الرأسمالي، وكذلك اللبس بين العقل الأداتي والعقل التواصلي، فالمجال العام النقدي والتحرري المستند إلى العقل التواصلي ليس هو المجال الغالب في المجتمع الرأسمالي الذي يسعى إلى إنتاج مجال عام استهلاكي أو "سلعي" يهدف إلى الربح؛ ومن ثم فتسليع المجتمع الرأسمالي للمجال العام أسهم في تحويله إلى مجال تسويقي، تهمش فيه القوة النقدية العقلانية للجمهور.

ومن ناحية أخرى، ركَّزت دراسة (Anucta Gabriela,2011) [56] على أهمية العوامل الثقافية في تعزيز المجال العام في أوروبا، وذلك استناداً إلى أفكار جون مونيه Jean Monet عندما قال إنَّه: "إذا أعاد التفكير في بناء المجتمع الأوربي فسيبدأ من أساس ثقافي"، والمعروف أنَّ جون مونيه الملقب "بأبي أوروبا" دعا إلى توحيدها دون استخدام القوى العسكرية من خلال الاندماج الاقتصادي التدريجي، وأسهمت أفكاره في تأسيس الاتحاد الأوروبي في حِقبة التسعينيات.

وفي هذا الإطار، أكدت الدراسة أهمية المجال العام الثقافي في رفع مستوى الوعي تجاه القضايا المجتمعية والمسائل السياسية التي قد لا تثير اهتمام الجمهور برغم

أهميتها، فهو حلقة الوصل بين الجمهور وصناع السياسات، مستشهدةً في ذلك بدور الصالونات الأدبية في القرن الثامن عشر في نشأة المجال العام، كما أشار هابرماس، إلَّا أنَّها ابتعدت في الوقت نفسه عن بعض معايير تشكيل المجال العام، كما رآها هابرماس، عندما أوضحت أنَّ المجال العام الثقافي حاليًا يعتمد على لغة الخطاب اليومي التي يتسم به الفضاء العام الافتراضي، الذي أتاحته شبكة الإنترنت، فضلًا عن اعتماده على بعض الحجج العاطفية لتبسيط القضايا السياسية المعقدة للجمهور، كما ركزت في أهمية حرية التعبير، وتعدد الآراء في هذا المجال الثقافي العامن وذلك في مقابل الإجماع أو التوافق الذي لا يعد هدفًا للمجال الثقافي الذي أشارت إليه هذه الدراسة.

ونظريًا انطلقت جميع الدراسات السابق الإشارة إليها من رؤية هابرماس للمجال العام بدءًا من مؤلفه "التحول الهيكلي للمجال العام"، وصولًا إلى مؤلفاته الحديثة في هذا الصدد، فضلًا عن الاستناد إلى آراء المفكرين والباحثين الذين اهتموا بمناقشة مفهوم المجال العام وتحليله، وإمكانية تطبيقه؛ بهدف تقديم رؤية شاملة عن نشأة المجال العام ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه والتحولات السياسية والتاريخية والاقتصادية والثقافية التي مر بها، وصولًا إلى الفضاء الافتراضي، وذلك بما يتفق وأهداف كل دراسة.

فبعض الدراسات اهتمت بتحليل كتابات هابرماس اللاحقة، سواء للكشف عن العوامل المؤثرة في المجال العام، وخاصةً الإعلام أو لتحليل تحولات الفضاء العام في المجتمعات الحديثة والعوامل التي أسهمت في ذلك، بينما ناقشت دراسات أخرى تحولات الفضاء العام في المجتمعات الحديثة والعوامل التي أسهمت في ذلك، وإشكاليات تطبيق المفهوم، سواء في المجتمعات الغربية أو العربية، وذلك استنادًا إلى تحليل مجموعة من الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.

وتأسيسًا على ذلك، انطلقت الدراسات السابق الإشارة إليها من المنهج التحليلي للأدبيات السابقة التي تناولت مفهوم المجال العام، باستثناء دراسة واحدة، وهي دراسة (خالد كاظم،2011)، التي جمعت بين الجانب التحليلي لآراء المفكرين والباحثين حول المجال العام، كما وردت في الأدبيات السابقة، والجانب الميداني الذي طبق على عينة ميدانية من صعيد مصر بغرض تحليل خصائص المجال العام المصري، والمقارنة بين المفهوم النظري للمجال العام وإمكانية تطبيقه في الواقع الفعلي.

واستكمالًا لما سبق، حاولت المجموعة الثانية من الدراسات:

الإجابة عن تساؤل حول دور وسائل الإعلام الرقمي في تشكيل المجال العام، وخصائص هذا المجال الذي يطلق عليه "المجال العام الافتراضي"؛ مثل: دراسات (وداد سميشي، 2014) [57]، و(**أسماء فؤاد**، 2016)[58]، و(سارة إسماعيل، 2016)[59]، و(راندا محمد، 2017)[60]، و(فريدة صغير، 2018)[61]، و(محمد عبد الكريم، عبد الباسط العزام، 2018)[62]، (Muhammad Khan,Ijaz Gilani,Allah Nawaz,2012)[63], (Petros Iosifidis,2011)[64], (Christian Fuchs,2014) [65], (Erlis Cela,2015)[66] (Dan Ehrenfeld,Matt Jan-Felix,2016)[67], Barton,2019)[68]

التي سعت إلى اختبار دور وسائل الإعلام الرقمي بأشكاله المختلفة؛ مثل: المدونات، وصحافة المواطن، ومنتديات الحوار الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فيس بوك ويوتيوب، في خلق مجال عام يتيح للأفراد مناقشة قضاياهم المختلفة، والتعبير عن آرائهم بحرية بشأن هذه القضايا.

واتفقت الدراسات العربية- التي طبقت على المستويين المصري والعربي (في الأردن والجزائر) -على أنَّ شبكة الإنترنت بتطبيقاتها المختلفة دعمت فكرة ساحات النقاش القائمة على التفاعلية التي تفوقت بها وسائل الإعلام الرقمي على مثيلتها التقليدية، كما سمحت بحرية التفاعل والتواصل، خاصة بين بعض الفئات "المهمشة" التي لا تستطيع التعبير عن آرائها بحرية عن طريق الإعلام التقليدي، مثلما أوضحت دراسة (راندا محمد، 2017)، وأكد ذلك أيضًا كل من (محمد عبد الكريم، عبد الباسط العزام، 2018) في دراستهما حول دور فيس البوك في خلق مجال عام يسهم في تجاوز الحدود "الجندرية" التقليدية لدى المرأة الأردنية، فقد أشارا إلى أنَّ هذا المجال العام الجديد ينقل المرأة تواصليًّا ومعرفيًّا خارج الحدود الجندرية التقليدية على الرغم من انحسارها الفيزيقي في الحيز المكاني لدورها التقليدي.

ومن ثم أسهم ذلك في تدعيم مفهوم "دمقرطة" وسائل الإنتاج الإعلامي، كما أشارت (أسماء فؤاد،2016) في دراستها عن صحافة المواطن في مصر بوصفها مجالًا أكثر رحابة للمشاركة الديموقراطية، وذلك من خلال تقليل قيود النشر والبث الموجودة في وسائل الإعلام التقليدية، كما تؤدي دورًا في تقليل الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون

في مجال نشر الأفكار والتخاطب مع الرأى العام، انطلاقًا من كونها وسعت من نطاق مجالات التعبير أمام قطاعات جماهيرية أوسع.

كما كشفت الدراسة السابقة أن المجال العام على المستوى الوطني (أي لدى أبناء الوطن الواحد) يكون أكثر تجانسًا واستقرارًا، حيث يحكم النقاش العام اللغة والثقافة والهوية نفسها، وهي الأسس التي تجعل الجمهور متجانسًا، في حين ينظر إلى المجال العام على المستوى الدولي بأنه متنوع وغير متجانس إلى حد كبير بما يؤثر في النقاش العام، ويجعله متضاربًا في بعض الأحيان.

ولعل هذا يدفعنا إلى مناقشة القضية التي اهتم بها كثير من الباحثين على المستوى العربي والغربي حول قدرة الفضاء الإلكتروني (الافتراضي)، ومنه شبكات التواصل الاجتماعي، على تشكيل مجال عام وفقًا لرؤية هابرماس، فكما سبق وذكرنا أن نتائج الدراسات العربية السابق الإشارة إليها أكدت قدرة شبكة الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة على خلق مجال عام جديد، كما انتقد بعضها رؤية هابرماس حول الإنترنت التي أكد من خلالها أنَّ ظهور الملايين من غرف الدردشة حول العالم يسهم في تجزئة الجماهير إلى عدد كبير من الجماعات المنعزلة في قضاياها؛ ومن ثم يكرس الإنترنت- من وجهة نظر هابرماس- مراقبة الأفراد، وجمع المعلومات حولهم أكثر مما يكرس لربط الناس بعضهم ببعض، ومن أمثلة الدراسات التي أكدت الانتقادات الموجهة لهابرماس في رؤيته لشبكة الإنترنت دراسة (محمد عبد الكريم، عبد الباسط العزام، 2018)، مستندة في ذلك إلى نتائجها الميدانية التي اتفقت مع نتائج عدد من الدراسات السابقة التي أوضحت عكس نبوءة هابرماس، خاصةً في ظل صعوبة استخدام غالبية أفراد المجتمع للفضاءات التقليدية نتيجة سيطرة قلَّة من أفراد المجتمع عليها، والملاحظ على المهتمين بهذا الطرح الربط بين مفهوم المجال العام والمجتمع الافتراضي واعتبارهما مترادفين.

إلَّا أنَّ هذا لا ينفي وجود بعض الإشكاليات المرتبطة باعتبار الإنترنت ساحة للمجال العام، التي عرضت لها بعض الدراسات؛ مثل: دراسة (أسماء فؤاد، 2016)، التي أشارت إلى ضرورة إعادة النظر في أخلاقيات الخطاب المقدم عبر المجال العام؛ لأنَّ التعددية التي تتسم بها شبكة الإنترنت يتولد عنها أعداد كبيرة من المواقع ومجموعات النقاش المتطرفة، كما تسمح للجمهور بتجاوز الآراء المعتدلة والمتوازنة واستخدام مصطلحات وتعبيرات غير لائقة في بعض الأحيان؛ بما قد يهدد الديموقراطية المنشودة من المجال العام إذا لم يُلتفت إلى معالجتها.

على جانب آخر، نجد أغلب الدراسات الأجنبية السابق الإشارة إليها تؤيد فكرة عدم وجود علاقة بين المجتمع الافتراضي والمجال العام، وذلك لمجموعة من المبررات؛ مثل: الفجوة الرقمية سواء بين المجتمعات المتقدمة والنامية، أو بين الطبقات المختلفة داخل المجتمع الواحد، التي ينتج عنها تهميش بعض الفئات سواء على أساس النوع أو المستوى التعليمي أو الاقتصادي؛ مِمَّا يؤثر بدوره في كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد المشتركين في عملية التفاعل، كما أنَّه لا يمكن التوقع بأن جميع مستخدمي الويب يمكنهم الانخراط في حوار هادف، فضلًا عن أن عدم القدرة على كشف الهوية الحقيقية للمشاركين في عملية التواصل يضعف من إمكانية التوصل إلى رأي عام إيجابي تجاه القضايا المختلفة خاصةً في ظل استخدام مصطلحات وتعبيرات غير لائقة في بعض الأحيان، إضافة إلى المعلومات المضللة، وحملات التأثير المدفوعة بالبيانات، وعدم وضوح الحدود الفاصلة بين وسائل التواصل الاجتماعي التي تحمل خصائص المجال العام الصحي ووسائل الإعلام الرقمية التي تحمل مضمونًا مزيفًا، مثلما اتضح في دراسة (Dan Ehrenfeld,Matt Barton,2019) التي لفتت الانتباه إلى زاوية جديدة، وهي كيفية تجهيز الأساتذة المتخصصين في مجال الكتابة لوسائل الإعلام بالمعرفة التقنية اللازمة، وكذلك إكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي لضمان التفاعل بشكل مناسب مع البيئة الإعلامية الجديدة والاشتراك في تفعيل خطاب عام صحي؛ ومن ثم الإسهام في تشكيل مجال عام صحي أيضًا.

واستكمالًا للمبررات المعارضة لوجود علاقة بين الفضاء الافتراضي والمجال العام – التي ساقتها الدراسات السابقة- فإن الاتصال عبر الإنترنت لا يخلو تمامًا من فكرة "السيطرة"؛ ومن ثم لا يمكن الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة وحدها في تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول برغم الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها هذه التكنولوجيا، ولعل هذا ما دعا (Christian Fuchs, 2014) في دراستها عن وسائل الاتصال ونشأة المجال العام – في بريطانيا- إلى تأكيد ضرورة تخلص وسائل التواصل الاجتماعي من سيطرة الدول أو الشركات الخاصة لتسهم مساهمة حقيقية في تشكيل المجال العام، ولم تختلف في هذه القضية سوى دراسة (Erlis Cela,2015) التى ربطت بين "رأس المال الاجتماعي"، ونشأة المجال العام، حيث كشفت – من خلال تحليل مجموعة من الدراسات السابقة- عن وجود علاقة مباشرة وطردية بين تشكل رأس المال الاجتماعى واستخدام الشبكات الاجتماعية التي تسهم في تطوير النقاش العام حول

المصالح المشتركة، فتسهم في نشأة مجال عام حول القضايا محل الاهتمام؛ ومن ثم تزيد من تعزيز رأس المال الاجتماعي، الذى يعد قياسه أمراً معقداً، كما أشارت نتائج الدراسة حيث يرتبط بمستوى مصداقية الأفراد أو المؤسسات المشتركة في المجال العام، وفي الوقت ذاته، لفتت الدراسة الانتباه إلى عدم إغفال الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المجال العام الافتراضي.

وجدير بالإشارة أنَّ الدراسات العربية والأجنبية سابقة الذكر انطلقت جميعها من رؤية تحليلية ونقدية لمقولات هابرماس النظرية عن المجال العام، مع قيام بعض الدراسات بالمقارنة بين المجال العام التقليدي والافتراضي، والتركيز في خصائص المجال العام الافتراضى وسلبياته وإيجابياته والمفاهيم النظرية المرتبطة به؛ مثل: التفاعل الافتراضي، والمجتمعات الافتراضية، وأدوات تشكل المجال العام الافتراضي؛ مثل: صحافة المواطن، والمنتديات الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى جانب آخر جمعت بعض الدراسات السابق الإشارة إليها، وخاصةً العربية منها بين المجال العام وأطر نظرية أخرى تتفق وأهدافها؛ مثل: النظرية النسوية، ونظرية ثراء الوسيلة، وتنوعت الأطر المنهجية للدراسات سابقة الذكر فانطلقت أغلبها من المنهج المسحي، واعتمد بعضها على الجمع بين منهج المسح ومناهج أخرى؛ مثل: المنهج الإثنوجرافي؛ مثل: دراسة (فريدة صغير عباس، 2018)، ومن ناحية أخرى جمعت بعض الدراسات خاصة العربية بين الجانب الكمي والكيفي في جمع البيانات، بينما اعتمدت دراسات أخرى في جمع البيانات على الأدوات الكمية فقط؛ مثل: الاستبانة، وتحليل المضمون، في حين حللت دراسات أخرى، وخاصة الأجنبية، التراث البحثي السابق المرتبط بموضوعها.

ويتبقى لنا في هذا المحور المجموعة الثالثة من الدراسات:

التي ركزت بشكل أساسي في علاقة المجال العام الافتراضي بالقضايا والتحولات السياسية التي تشهدها المجتمعات، وخاصة العربية ومنها مصر، وقد تنوعت هذه الدراسات ما بين رسائل للماجستير والدكتوراة وأوراق بحثية ومقالات علمية، كما تنوعت أيضاً في رؤيتها لدور الإعلام خاصة الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي في دعم الديموقراطية وتنمية الوعي السياسي للجمهور، وخاصةً الشباب ودورها في التحولات السياسية، خاصةً التي شهدتها المجتمعات العربية منذ قيام ثورات الربيع العربي، فكشفت أغلب الدراسات العربية عن الدور الإيجابي لهذه الشبكات -خاصة فيس بوك وتويتر والمجموعات السياسية- في مناقشة الأحداث والقضايا السياسية

وتنمية الوعى السياسي للجمهور- وخاصةً الشباب- وزيادة المشاركة السياسية، وفتح منافذ جديدة للأقليات للتعبير عن آرائهم بحرية، وأسهم في ذلك تفوق شبكة الإنترنت على الإعلام التقليدي بعدد من الخصائص؛ مثل: سرعة الانتشار، ورخص التكلفة، وارتفاع سقف الحرية، وإتاحة الفرصة للجمهور إنتاج المحتوى الخاص به، ومن هذه الدراسات: (شيرين كدواني، 2014)[69]، و(هناء حسين، 2015)[70]، و(عماد عبد البديع، 2015)[71]، و(لامية طالة، 2016)[72] و(سارة عبد اللطيف، 2018)[73]، و(هناء حسين،2020)[74]، و(سعيد سامي، 2021)[75].

ومنهجيًا زاوجت بعض تلك الدراسات بين الأدوات الكمية والكيفية لجمع المادة الميدانية، فضلًا عن اعتماد بعضها على بعض الأدوات الحديثة في تحليل الجوانب الشكلية للمحتوى المقدم عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ مثل: موقعي foller.me وsocial baker، كما طبقت تلك الدراسات جميعًا على المجتمع المصري باستثناء دراسة (لامية طالة، 2016) التي ركزت في تحليل الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوعها على علاقة الإنترنت بنشأة المجال العام الافتراضي.

وعلى جانب آخر، اعتمدت تلك الدراسات على نظرية المجال العام من منطلق إحياء الإعلام الرقمي للنموذج الأصلي لهابرماس، وما يمثله إحياء هذا النموذج من أهمية بوصفه مخرجًا لأزمة الديموقراطية مع التركيز في دوره- أي الإعلام الرقمي- في التعبير عن الرأي العام النشط، وتوجيه النقاش في القضايا المختلفة التي تشغل المجتمع كوسيط اتصالي؛ ومن ثم تشكيل رأي عام افتراضي.

ومن ثَمَّ، أوضحت الدراسات التي اهتمت بالتحولات السياسية التي تشهدها البلاد العربية، وخاصةً مصر منذ عام 2011، أن شبكات التواصل الاجتماعي تعد مكونًا رئيسًا داخل المجال العام الجديد؛ مثل: دراسة (شيرين كدواني، 2014) عن استخدام الشباب المصري للشبكات الاجتماعية وعلاقته بالتحول الديموقراطي في مصر خلال أحداث 25 يناير عام 2011، حيث أوضحت أن الشباب استطاعوا استغلال ساحة الحرية على الشبكات الاجتماعية في إنشاء صفحات خاصة بهم - ممثلة في صفحتي (كلنا خالد سعيد)، و(حركة 6 أبريل)- طرحوا فيها قضاياهم، وفتحوا مجالًا للأفراد من مختلف الاتجاهات والجنسيات للنقاش حولها؛ ومن ثم قامت هذه الصفحات بدور كبير في الدعوة للتغيير، ونجحت في توظيف كل أدوات النشر التي يتيحها فيس بوك وحشد الجماهير وتعبئتها للمشاركة في ثورة 25 يناير 2011، كما أسهمت هذه

الصفحات، حسبما أشارت الدراسة، في المرحلة الانتقالية للضغط على المجلس العسكري لتنفيذ بقية مطالب الثورة.

وقد ربطت هذه الدراسة المجال العام الافترضي بالسياق العام المحيط به، فهو ليس معطى تفرزه وسائل الإعلام الرقمية، وإنما نتاج لتفاعله مع السياق المحيط به، فقد تشكل هذا المجال حسبما أشارت الدراسة في سياق كان فيه النظام عاجزًا؛ بسبب الإدارة السلطوية، والنموذج التقليدي للإعلام، وغياب دور الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني عن إدماج الأفراد والجماعات المنفتحة على العالم والطامحة إلى المشاركة في المجال العام.

وبالمثل، حللت (سارة عبد اللطيف، 2018) تغريدات النخبة السياسية عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وأوضحت أن لها دورًا كبيرًا في إحداث تحولات مهمة في الأحداث والموضوعات المطروحة للنقاش إبان تظاهرات 30 يونيو 2013 وما تلاها من أحداث، فقد أسهمت في حشد المتابعين لهؤلاء النخبة للمشاركة في هذه التظاهرات؛ ومن ثم كشفت الدراسة عن نجاح حسابات النخبة السياسية في تأسيس مجال عام يقترب من الشروط والمعايير التي وضعها هابرماس في المجال العام.

وجدير بالذكر، أنَّ أغلب الدراسات المصرية – السابق الإشارة إليها- التي دعمت الدور الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في خلق مجال عام افتراضي، كشفت أيضًا عن افتقار هذا المجال في بعض الأحيان لشروط المجال العام الهابرماسي، ولاسيما احترام الرأي والرأي الآخر بين المشاركين في النقاش، فضلًا عن عدم تمثيله لآراء مختلف طوائف الشعب المصري، في ظل إقصائه وعدم تضمينه نسبة كبيرة من المصريين الذين لا يجيدون استخدام الإنترنت، وكذلك استخدام هذه الشبكات في بعض الأحيان – كما أوضحت نتائج هذه الدراسات- كمصيدة للمعلومات والتجسس على مواطني الدول الأخرى، واستخدامها كأداة لنشر الجرائم الإلكترونية؛ مثل: انتحال الهوية، والتحرش الإلكتروني.

وعلى جانب آخر، نجد أنَّ بعض الدراسات السابقة أكدت صعوبة تطبيق المجال العام الهابرماسي على الوطن العربي؛ مثل: دراسات (نصر الدين لعياضي، 2011)[76]، و(جمال بن زروق، 2017)[77]، و(عبد الله الزين الحيدري، 2017)[78]؛ وذلك لخصوصية المجتمعات العربية واختلاف ظروفها السياسية والثقافية والقيمية عن المجتمعات الغربية التي نشأ فيها المجال العام؛ ومن ثم أشارت نتائج هذه الدراسات إلى

أن بعض الأسس الجوهرية التي تؤسس للفضاء العمومي العربي لم تبلغ مستوى النضج الكافي؛ مثل: الاحتكام للعقل وليس للقوة، وسيادة النقاش والجدل، وسيادة الديموقراطية، وفكرة الفصل بين العام والخاص التي يصعب تطبيقها في المجتمعات العربية، وكذلك في المجال الافتراضي القائم على استخدام الشبكات الاجتماعية؛ لأن كثيرًا من القضايا الخاصة سرعان ما تتحول إلى قضايا عامة، فضلًا عن انحراف الإعلام في كثير من الأحيان عن القيام بدوره التنويري وإنتاج خطاب عقلاني مبني على الحجة في هذه المجتمعات، ولعل هذا كان سببًا في تعثر المجال العام في بعض البلاد العربية، مثلما أوضحت دراسة دراسة (عبد الله الزين الحيدري، 2017)، التي أرجعت تعثر المجال العمومي في احتواء ثورة تونس في ديسمبر 2010 إلى الأسباب سابقة الذكر.

وعلى جانب آخر، أوضحت هذه الدراسات أيضًا أنَّ التراث العلمي العربي في مناقشة قضية المجال العام يُعَدُّ تراثًا باهتًا؛ ولذا دعت إلى إعادة النظر في النظريات المؤطرة لبحوث الإعلام لتدعيمها بمفاهيم تتوافق مع طبيعة هذه المجتمعات، ولعل هذا ما دعا (نصر لعياضي، 2011) في دراسته عن إحدى وسائل الإعلام التقليدي (التليفزيون)، إلى عقد مقاربة نظرية بين مفهومي "الفضاء العمومي" وما أطلق عليه "المخيال الإعلامي"، أو الفضاء الإعلامي، مشيرًا إلى أن مفهوم المخيال الإعلامي ينطبق أكثر على الدول العربية؛ معللًا ذلك بأنَّ مفهوم "الفضاء العمومي" لا يأخذ في اعتباره اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية، التي تختلف عن مثيلتها في المجتمعات الأوروبية.

أمَّا المخيال الإعلامي – كما أوضح الباحث- فيسمح بدخول العالم الرمزي الذي يتضمن عددًا كبيرًا من الخطابات التي تتداخل فيها ثقافة العقل والعاطفة، وتتفاعل فيها العوالم التي يصيغها الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام والإعلان؛ ومن ثم دعا الباحث إلى التفكير في رهانات هذا المخيال في ظل استشراء الإعلان وقدرته على تحويل الإعلام والثقافة والفن إلى سلعة في ظل غياب الحديث عن الخدمة العمومية في قطاع الإعلام والثقافة، التي تُعَدُّ الشرط الأساسي لحفظ الحق في المعرفة والتعبير الحر.

واتفقت هذه الرؤية مع بعض الدراسات الأجنبية، خاصةً التي طبقت على الوطن العربي؛ مثل: دراسة (Shaker Althiabi, 2017)[79]، ودراسة (Djefalfa, Daoud, 2012)[80] اللتان ذهبتا إلى أن تشكيل مجال عام مشترك بين الدول العربية يُعَدُّ الطريقة الأساسية لتطوير عملية الديموقراطية في هذه الدول، وهو ما أطلقت عليه هذه

الدراسات خلق "دمقرطة" خاصة بالوطن العربي تتبع من إشتراك دولة في بعض الخصائص؛ مثل: الدين، واللغة، والتاريخ، وذلك مع الحفاظ على خصوصية هذه الدول، وعدم إغفال الاختلافات فيما بينها، كالاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

وجدير بالذكر أنَّ أغلب الدراسات الأجنبية المتبقية لنا في هذا المحور، التي ناقشت دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعميق الديموقراطية من خلال تشكيل مجال عام، اتفقت على خطورة التأكيد المطلق على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل مجال عام رقمي، والإسهام في تحقيق الديموقراطية لارتباط ذلك بعدة عوامل؛ منها: النظام السياسي الحاكم، ومدى قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على التحرر من السيطرة عليها، مثال ذلك دراسة (Petros Iosifidis,Mark Wheeler, 2015)[81]، التي كشفت من خلال تحليلها للنقاشات الأكاديمية المرتبطة بعلاقة وسائل التواصل الاجتماعي بالمجال العام في المجتمع الشبكي، وجود قيود سياسية واجتماعية واقتصادية ما زالت منتشرة داخل الفضاء السيبراني، مدللة على ذلك ببعض النماذج في جنوب أوروبا والشرق الأوسط؛ مثل: استخدام السلطات التركية تدابير قمعية لوقف الاحتجاجات الشعبية، فقد أدَّت شبكات التواصل دوراً كبيراً في تعبئة الجمهور وحثهم للنزول إلى الشارع، وأسهم في ذلك اتساع نطاق استخدام الشعب التركي لخدمات الإنترنت وشبكات المحمول.

وعلى الرغم من إسهام هذه الشبكات في تعبئة الجمهور أيضًا ضد فرض تدابير تقشف صارمة في أسبانيا واليونان - نتيجة بعض الظروف الاقتصادية – والدعوة إلى التغيير السياسي والاقتصادي، فإن الشكوك ما زالت قائمة – مثلما اتضح من نتائج الدراسة – حول الإمكانات الديموقراطية لشبكات التواصل الاجتماعي انطلاقًا من أن تلك الشبكات تدعم الخطاب الرأسمالي العالمي.

واستكمالًا لهذه النتيجة، أوضحت دراسة (Peiren Shao, Yun Wang, 2017)[82] التي طبقت على المجتمع الصيني الذي يسيطر على الحكم فيها الحزب الشيوعي الصيني، أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تستطيع الإسهام في خلق مجال عام في الصين التي يسود فيها نظام حكم الحزب الواحد، أما دراسة (Paul S. N. Lee, Clement Y .K. So & others, 2018)[83] فقد ناقشت فكرة دور وسائل التواصل في إحداث انقسام أو استقطاب سياسي، موضحة إسهام هذه الشبكات في تدعيم الديموقراطية، وذلك بإتاحة فرصة خاصة للمهمشين في التعبير عن مصالحهم خارج

المجال العام المهيمن، إلا أنها في الوقت ذاته، أوضحت مجموعة من العوامل لها دور يفوق تأثير وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بحدوث استقطاب أو انقسام سياسي حول بعض القضايا؛ ومنها: التنشئة السياسية، والتركيبة السكانية، ووسائل الإعلام المملوكة للأحزاب.

وعلى جانب آخر، ركزت دراسة (Ari Adut, 2012)[84] على صعوبة تطبيق خصائص المجال العام في الواقع لاتسامه بالمثالية المفرطة، فمثلًا تحقيق الشفافية المطلقة على المستوى السياسي- المرتبط بكشف كل السلبيات ونشر الفضائح أحيانًا- قد تسهم في إضعاف المؤسسات السياسية بدلًا من تبديد الشكوك حول أنشطتها؛ وذلك بسبب فقدان الجمهور للثقة في القائمين على هذه المؤسسات، كما حذرت الدراسة من الانسياق وراء المظاهر الشكلية للشفافية دون الالتفات إلى دورها الحقيقي في تشكيل مجال عام، كما دعا هابرماس مدللًا على ذلك بأنَّ السمة المميزة للحكومات الاستبدادية هي أنها تطلب من مواطنيها التصويت علنًا، وهي إحدى مظاهر الشفافية الشكلية التي لا ترتبط بديموقراطية حقيقية؛ لذا دعت هذه الدراسة إلى تطبيق النظرية "السيميائية" في دراسة المجال العام، باعتبار السيمائية أو السيميوطيقا كما عرفتها (موسوعة النظرية الثقافية) مصطلح علم العلامات التي تشمل دراسة كل شيء يمكن أن يستخدم كعلامة، ويولد معنى، ويوصله للآخرين؛ ومن هنا تأتي أهمية السيميوطيقا أو السيميائية في قدرتها على إدراك وتحليل العلاقات المعنى ذاته في طائفة واسعة من أنشطة البشر، بما تقدمه من فهم عميق لطبيعة الاتصال داخل الثقافات الإنسانية يسهم في تيسير الاتصال بين البشر[85]؛ ومن ثم دعت الدراسة سابقة الذكر إلى أن استخدام النظرية السيميائية يسهم في تقديم تحليل واضح للعلاقة بين البنى والمعايير الاجتماعية والفعل السياسي، وكشف الكثير من الحجج السببية فيما يتعلق بالسلوك الساسي في المجال العام.

وتأكيدًا للرؤية النقدية لمثالية خصائص المجال العام التي قدمها هابرماس- التي ركز فيها بعض الباحثين – اتفقت دراسة[86] (A. Fulya Sen, 2012) مع الدراسة السابقة في تأكيدها صعوبة تطبيق بعض خصائص المجال العام في الواقع، مشيرة إلى رؤى بعض الباحثين في تطوير هذا المفهوم لإمكانية تطبيقه في الواقع، كما ناقشت معايير استخدام الإنترنت كمجال عام مستندة إلى الحجج نفسها التي أشارت إليها الدراسات السابقة الداعمة للإنترنت كمجال عام، التي سبق الإشارة إليها في التحليل، ومن أبرز هذه الحجج إتاحة الفرصة للفئات المهمشة بالتعبير عن آرائها، وقد دللت على ذلك

بثورات الربيع العربي التي أدت إلى إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية في البلاد العربية مثل مصر، مشيرة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت جزءاً من النشاط السياسي المصري قبل أحداث يناير بسنوات، إلَّا أنَّها تجلت في عامٍ 2011؛ ومن ثم توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي تعد أساسا لمجال عام أكثر ديموقراطية وتشاركية، إلَّا أنها أكدت في الوقت ذاته أنَّ هذه الوسائل ليست سوى جزء واحد من نظام جديد للتواصل السياسي - في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ودعت إلى النظر إلى البنية التحتية للاتصال على أنها معقدة لا يتحكم فيها وسيط واحد.

وختاما لتلك المجموعة من الدراسات، أوضحت دراسة (Victor Sampedro, Mayra Martinez Avidad, 2018)[87]، التي اتخذت إسبانيا دراسة حالة، أنَّ وسائل التواصل هناك استطاعت أن تخلق مجالًا عاماً رقمياً بديلًا مضاد للهيمنة المفروضة في المجال العام الرسمي، ويتجلى ذلك وقت حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسخط الشعبي، مشيرة إلى أن زيادة فاعلية هذا المجال ترتبط بالجمع بين تعبئة الرأي العام من خلال شبكة الإنترنت وخارجها أيضاً، ومن ناحية أخرى تعتمد على نظام اتصال هجين يجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والشبكات الرقمية.

وتقودنا هذه النتيجة إلى طرح رؤية (لي باك ومجموعة من الباحثين) – عن المجال العام المثالي، التي نُوقشت في مؤلفهم "مقدمة في علم الاجتماع الثقافي"، وتتلخص في أن وسائل الإعلام بوصفها "الحيز العام المشترك"، لا بد أن توفر منبراً للحوار - لمناقشة القضايا المشتركة بشكل موضوعي- يجمع بين هؤلاء الذين يمثلون المجال العام الرسمي، أو ما يطلق عليه "الجماهير الرسمية"؛ مثل: ممثلي الدولة وأصحاب المصالح وممثلي المجتمع المدني والجماهير غير الرسمية، وهم الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم حالياً عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي لصعوبة مشاركتهم في الإعلام التقليدي، ونظراً لمثالية هذه الرؤية، كما أوضح (لي باك) وزملاؤه، فيبقى نوعان من الإعلام (التقليدي والرقمي)، وهو ما يفسر اتفاق كثير من الدراسات السابق الإشارة إليها في هذا المحور حول التفرقة بين المجال العام الرسمي الذي يطرحه الإعلام التقليدي، والمجال العام البديل التي تسهم شبكات التواصل في تشكيله على الرغم مما عليه من تحفظات أيضاً[88].

2- الدراسات التى انطلقت من نظرية الفعل التواصلى:

تُقسَّم دراسات هذا المحور وفقًا لمنطلقاتها النظرية إلى مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولى جمعت في إطارها النظري بين نظيرتي الفعل التواصلي والفضاء العمومي، بينما انطلقت **المجموعة الثانية** من دراسات نظرية الفعل التواصلي.

ناقشت المجموعة الأولى من الدراسات مفهوم الفضاء العمومي، بوصفه توثيقًا لمشروع الفعل التواصلي عند هابرماس؛ لأن الاتصال والحوار هما البعد الأساسي لهذا المفهوم، فهو يعكس التفكير في أشكال الممارسة الإنسانية وأهدافها وأشكال الاندماج الاجتماعي في الحياة العمومية والتفكير في الوسائط التي تربط بين الأفراد داخل الفضاء العمومي العقلاني، وهو ما يتطلب وجود نشاط اتصالي مبني على التفاعلية والتحرر الذي يتوافق إلى حد ما مع الاتصال الافتراضي عبر الإعلام الرقمي، كما أوضحت بعض دراسات هذا المحور؛ مثل: (Joel Bowerbank, 2013)[89]، و(رضوان رياح، 2018)[90]، و(رويدا أحمد طلب، 2014)[91]، فقد اتفقت هذه الدراسات على دور الإعلام الرقمي في تشكيل الفضاء العمومي الافتراضي من خلال تبلور معايير وقيم منتجة لتواصل وحوار عقلاني، يهدف إلى اعتراف متبادل بين مختلف الفاعلين لبلورة رأي عام فاعل في الحياة العامة، سواء على المستوى العربي أو المصري خاصة إبان ثورة يناير 2011.

كما ربطت بعض الدراسات السابق الإشارة إليها، مثل دراسة (رويدا أحمد طلب، 2014) بين النظام الإعلامي السائد في إطار تفاعله مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية من خلال دراستها لخطاب المواطنة في المواقع الإخبارية وتأثيرها في ممارسات الشباب الجامعي، فتوصلت إلى تأثر المجال العام بالنظام السياسي السائد، فالفترة التي سبقت ثورة يناير 2011 تميزت – كما أشارت الدراسة- بانحسار المجال العام؛ نتيجة لتزاوج السلطة مع رأس المال، مما أثر في توجهات وسائل الإعلام بما فيها الإعلام الرقمي، وهو ما نتج عنه المواطنة الناقصة.

وبالمثل، انعكست التغيرات التي أعقبت الثورة على تعزيز المواطنة النشطة سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي للدولة، وقد تبين ذلك من نتائج التحليل الكيفي، مثل حرص بعض الطلاب على المشاركة في أنشطة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والانضمام للحركات الثورية التي تصاعد دورها بعد 25 يناير 2011.

ومن ثم، اتفقت نتائج الدراسة مع رؤية هابرماس لوسائل الإعلام بوصفها أدوات تستغلها القوى المهيمنة في المجتمع لخدمة أهدافها وتوجهاتها، **وعلى جانب آخر** أوضحت

نتائج هذه الدراسة أن الإعلام الرقمي – مثل المواقع الإخبارية الإلكترونية التي تعد مجالًا للدراسة- تتيح مجالًا عامًا يتسم بالتفاعلية، وهو ما يتفق حسبما أشارت الدراسة مع رؤية هابرماس للإنترنت بوصفه مجالًا عامًا يسهم في إيجاد فضاءات جديدة لم تكن متوفرة من قبل، إلا أن هذه النتيجة أغفلت ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة حول علاقة الإعلام الرقمي بالعوامل السياسية والقوى المهيمنة في المجتمع، التي توصلت إلى تأثير هذه العوامل في أداء وسائل الإعلام الرقمي خاصةً التابعة لمؤسسات إعلامية تقليدية، فالمواقع الإخبارية الإلكترونية التابعة لمؤسسات إعلامية تقليدية لا تختلف سياستها عن سياسة المؤسسة التابعة لها؛ ومن ثم لا يكون للإعلام الرقمى دور أكبر في خلق مجال عام افتراضي.

واستكمالًا لقضية استغلال وسائل الإعلام في ترسيخ هيمنة القوى المسيطرة في المجتمع، اختبرت دراسة (هديل محمد عفيفي، 2017)[92] مقولة هابرماس حول اعتبار المؤسسات الإعلامية إحدى آليات السيطرة والهيمنة في عصر الانفوميديا، من خلال دراستها للقضايا الاقتصادية كما عكستها الصحافة المصرية باختلاف نمط ملكيتها في مرحلة ما بعد 25 يناير 2011.

وقد اتفقت الدراسة مع رؤية هابرماس فيما يتعلق بدور الإعلام كوسيلة فعَّالة من وسائل هيمنة القوى المسيطرة في المجتمع، فيستخدم لخلق رأي عام يساند توجهاتها ومشروعها في السيطرة على وعي الأفراد، وفي الوقت نفسه كشف التحليل الكيفي لهذه الدراسة عن دور التحولات المجتمعية والعوامل السياسية الكامنة وراء التغير في مضمون بعض القضايا الاقتصادية محل الدراسة، فمثلًا بعد أحداث يناير 2011 باتت الصحف خاصة القومية أكثر جرأةً وصراحةً وحياديةً في عرض المشكلات الاقتصادية، وهو ما يدعم دور العوامل السياسية والقوى المسيطرة في المجتمع في توجيه وسائل الإعلام.

وعلى عكس الدراسات التي أوضحت إمكانية توفر الفضاء العمومي عربيا، رأت دراسة (هناء علالي، مصطفى كحيل، 2017)[93] صعوبة وجود فضاء عمومي في المنطقة العربية؛ لأن الرأى العام العربي يختلف عن الرأي العام الذي ينشده هابرماس الذي ينشأ في مجتمعات تتسم بالعقلانية، وتغلب الاستدلال والبرهنة، وتسمح بالنقاش، فالفضاء العمومي، كما أوضحت الدراسة، هو توثيق لمشروع التواصل في المجال السياسي الذي يظهر في واقع الحياة اليومية، فالبعد السياسي للعمومية أساسه الواقع المعيش للأفراد ومتطلباتهم التي تستوجب حضور الديموقراطية التشاورية كمطلب أساسي، كما

تكشف الدراسة عن أن النموذج الواقعي للعمومية تزامن مع ولادة الدولة الحديثة والمجال الذي يقابلها هو المجتمع المدني.

وأوضحت رؤية هابرماس في كتابه "ما بعد الدولة الأمة"، ضرورة إنشاء فضاء عمومي كوني يستند إلى الاندماج الاجتماعى والثقافي على مستوى كوني عالمي في أفق تسوده الديموقراطية.

و**نظريا**، كما سبق ذكره، انطلقت جميع الدراسات السابق الإشارة إليها من مقولات نظريتي المجال العام والفعل التواصلي، كما دمجت بعض دراسات هذه المجموعة بين تلك الأطر النظرية ومجموعة أخرى من المداخل النظرية؛ مثل: "المسئولية الاجتماعية"، و"الإعلام التنموي".

ومنهجيا، دمجت أغلب دراسات هذه المجموعة بين المنهجين الكمي- وتمثلت أدواته في الاستبانة وتحليل المضمون- الكيفي- مثل المقابلات المتعمقة وأسلوب تحليل الخطاب- لإثراء النتائج الكمية وتعميقها، كما تنوعت عينتها بين تحليل محتوى وسائل الإعلام التقليدي -مثل الصحف الورقية - والإعلام الرقمي؛ مثل: المواقع الإخبارية، وشبكات التواصل الاجتماعي، فضلًا عن عينة الجمهور والخبراء التي اعتمدت عليها بعض الدراسات وفقًا لطبيعة أهدافها؛ مثل: دراسة (هديل محمد عفيفي، 2017).

أمَّا المجموعة الثانية من دراسات هذا المحور فاعتمدت بشكل أساسي على نظرية الفعل التواصلي موجهًا لها، وتنوعت هذه المجموعة من الدراسات بين رسائل الماجستير والدكتوراة والمقالات والأوراق البحثية، وناقشت بعض الدراسات العربية في هذه المجموعة علاقة شبكات التواصل الاجتماعى بالثقافة، سواء الثقافة الشعبية والمحلية أو الكونية؛ مثل: دراسة (عبد الرحمن شباب، 2019)[94] التي توصلت إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي نافست كثيرًا من أشكال الثقافة الشعبية؛ مثل: النكتة، والمثل، والحكاية، موضحة أن وسائل التواصل أتاحت لجمهور عريض التواصل والتعبير عن الرأي والأفكار والمناقشة، فأصبحوا فاعلين/ افتراضيين لهم سلطة حقيقية، ويؤثرون في الساحة؛ مما أثر في تغيير أنماط سلوكهم.

فقد أتاحت هذه الوسائل – كما أشارت الدراسة- التعريف بالفنون الشعبية، وعرض الإنسان الشعبي ثقافته الشعبية ليتم تلاقفها، ونقلها إلى العالم.

واستكمالًا لهذه القضية، ركَّزت دراسات كل من (أسامة إسماعيل عبد الباري، 2014)[95]، و(سهام عبد الحميد فرحات، 2020)[96] على دور شبكات التواصل

الاجتماعي في إنتاج المعارف، وفي استيعاب الشباب لبعض عناصر الثقافة العالمية وبناء نظام جديد من القيم والمعتقدات، وتأثير ذلك في هوية الشباب، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي ساعدت الشباب في التفاعل مع العالم واستيعاب الكثير من القيم العالمية مع الحفاظ على ثقافتهم المحلية، كما صار الفعل التواصلي عبر الشبكة ينظر إليه كجزء من الطقوس التي تشكل هوية الشباب، كما كانت هذه الشبكات – حسبما كشفت نتائج هذه الدراسات – أداة في إنتاج نوع من المعرفة يسمى بالمعرفة التقنية التي تتسم بخصائص الوسائل التقنية الجديدة؛ مثل: المرونة، والانتقائية، والتكاملية النسبية، فهي معرفة ترتبط بالواقع المعاصر، ولا تتجاوز المعلومات المتبادلة بين المتحاورين تجاه الأحداث والقضايا العامة، وتعرف الثقافات الأخرى؛ ومن ثم لا ترقي إلى الوصول لمرتبة المعرفة اليقينية، وتختلف عن المعرفة بشكلها التقليدي، التي تسهم في تشكيلها بعض مؤسسات المعرفة التقليدية؛ مثل: المدارس، والجامعات.

أمَّا (منى عكنان، 2018)[97] فقد ركزت في جانب أكثر شمولًا في مقالها العلمي عن النظرية الاتصالية عند هابرماس، عندما أكدت رؤية هابرماس حول علاج اضطراب التواصل المؤدي إلى العنف بين الثقافات المتمثلة في إعادة بناء صلة أساسية من الثقة بين الناس، وتعتمد هذه الصلة على تحسين الظروف المادية والثقافية والسياسية حيث يجد الأفراد أنفسهم متفاعلين مع بعضهم؛ وذلك لعلاج ما وصفه هابرماس "بالعطب في التواصل"، الذي يتسبب في ترسيخ العنف وقمع النقاش.

وعلى جانب آخر، حاولت بعض الدراسات اختبار الفرضيات الخاصة بالنظرية النقدية في علاقتها بالاتصال الجماهيري مع التركيز في نظرية الفعل التواصلي؛ مثل: دراسة (ليديا صفوت، 2014)[98] التي انطلقت في محددات فاعلية الرسالة الإعلامية لوكالة أنباء الشرق الأوسط من رؤية هابرماس للإعلام، بوصفه وسيلة مباشرة من وسائل هيبة الدولة ومؤسساتها، تستهدف تكوين رأي عام موالٍ لأهدافها، وتوظف رسائلها الاتصالية لتدعيم هيمنتها؛ ومن ثم فالمخرج في رأي هابرماس يتحقق بخلق أنماط اتصالية أفقية بين الجماعات يسودها خطاب عقلاني يعمل على تحرير العقل الوعي تدريجيًا من الهيمنة الذهنية الراهنة، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع النظرية النقدية في نظرتها لوسائل الإعلام في علاقتها بالقوى المسيطرة في المجتمع، فأكدت الدراسة أن العوامل السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في فاعلية الرسالة الإعلامية لوكالة أنباء الشرق الأوسط، وعلى جانب آخر، اتفقت نتائج الدراسة مع رؤية هابرماس

لضرورة خلق أنماط اتصالية جديدة تنمو عن طريق الخطاب العقلاني النقدي لاستبدال النظام المؤسسي بنظام آخر، حيث كشفت النتائج أن استبدال النظام المؤسسي للوكالة يرتبط بفصل ملكيتها عن الدولة، والعمل على زيادة مواردها المادية الذاتية بإنشاء خدمات جديدة، وتطوير خدماتها الموجودة.

ونختتم هذه المجموعة من الدراسات العربية بدراسة (خلف محمد عبد السلام، 2019)[99] عن أنماط الاستفادة من نظرية الفعل التواصلي في تجديد الخطاب الإعلامي العربي، من خلال قراءة تحليلية عن نظرية الفعل التواصلي، ورصد واقع الإعلام العربي، وأهم تحدياته خاصةً من واقع الدراسات السابقة، ورأت الدراسة إمكانية صقل الخطاب الإعلامي العربي بقضايا ومضامين تمس جوهر الحياة، وتحد من التأثيرات السلبية لتيار العولمة الثقافية والأخلاقية؛ مثل: إتاحة الفرصة للأفراد للحوار والنقاش بشأن القضايا الحياتية العامة، واستبدال منطق القوى والعنف في الخطاب بالجدل والنقد البناء والمناقشة الموضوعية، وعلى الرغم من الاعتبارات التي حددتها هذه الدراسة لتوظيف مقولات هابرماس عن الفعل التواصلي لتجديد الخطاب الإعلامي، فإنها لم تناقش بشكل واضح كيفية مواجهة العوامل المؤثرة في الإعلام عامة والعربي بشكل خاص، التي قد تحول دون تطبيق هذه الاعتبارات؛ مثل: العوامل السياسية، والقوى المهيمنة في المجتمع، التي أشار إليها كثير من الدراسات السابقة – ومنها هذه الدراسة أيضاً- استناداً إلى رؤية هابرماس نفسه للإعلام في المجتمعات الحديثة، وشغلت هذه القضية بعض الدراسات الأجنبية؛ مثل: دراسة (Jonathan Kaye, 2014)[100] التي ركَّزت في تحليلها لنظرية الفعل التواصلي في توظيف هابرماس لهذه النظرية لنقد محتوى وسائل الاتصال الجماهيري، وصولًا إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومدى توفر خصائص التجربة التواصلية كما يراها هابرماس، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من إيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات وتعزيزها، توجد بعض المعوقات تمنع نمو المزيد من المعارف بسبب تراجع الاتصال المواجهي بين المشاركين في مواقف مشتركة لصناعة قرار جماعي، فضلًا عن تأثير العوامل السياسية والمؤسسات المسيطرة على هذه الوسائل، التي تؤثر في بناء أجندتها وطرق تقديمها للقضايا المختلفة، **ومن ثم خلصت** إلى تدعيم رؤية هابرماس في أن نظرية الفعل التواصلي توفر أداة شاملة لمواجهة صراع القوى والنقوص في ماهية المعرفة؛ ومن ثم يمكن توجيه البشرية على نحو تقدمي متحرر من الهيمنة الاجتماعية.

واتفقت مع هذه النتائج مجموعة أخرى من الدراسات سعت إلى الكشف عن مدى توفر خصائص الفعل التواصلي في تفاعل المستخدمين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيس بوك وتويتر، ودورها في تحقيق الاندماج الاجتماعي والحصول على التحرر من الأنظمة المستبدة؛ مثل: دراسات:

Ari Sulistyanto, (Sopuruchi Christian Aboh, Obiageli Chika Ezeudo, 2020)[102]

(Syaifuddin, 2016)[101]

وحاولت هذه الدراسات تحديد طبيعة الأفعال التي يقوم بها المستخدمون على هذه الشبكات، فقسمتها إلى أفعال إستراتيجية strategic Action يدعم فيها المستخدمون مواقفهم بحجج واقعية، وأفعال أداتية لا يقدم فيها المستخدمون أسباباً موضوعية لمزاعمهم، كما كشفت عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي العام؛ ومن ثم التوجه نحو التحرر من السيطرة، وتحقيق التواصل العقلاني بالمعنى الهابرماسي.

واتساقًا مع هذه النتيجة، حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة المستخدمين للاحتجاج على النظم المستبدة، أثيرت كثير من المخاوف التي رصدتها بعض الدراسات عن هذا الدور؛ مثل: دراسة (Simon Matingwina, 2018)[103] التي رصدت الصراع بين لوائح وقوانين الأمن القومي في زمبابوي والاحتجاجات التي شهدها هذا البلد، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة لتلك الاحتجاجات، وكشفت نتائج تحليل محتوى بعض الصفحات على فيس البوك أنَّ غالبية المحتوى المقدم في هذه الصفحات لا يتعارض ولوائح الأمن القومي، كما أنَّ غالبية المستخدمين لم يكونوا على استعداد للمشاركة في هذه الاحتجاجات.

ونختتم هذه المجموعة من الدراسات بدراسة (Seungahn Nah, Deborah S. Chung, 2016)[104] التي اختبرت مقولات الفعل التواصلي في كشف العلاقة بين صحافة المواطن والصحافة التقليدية ومدى وجود آلية للتعايش بينهما، وتوصلت إلى وجود آلية للتعايش والتعاون بين نمطي الصحافة، فالصحفيون يتفاعلون من خلال المناقشات القائمة على العقل والتفاهم المتبادل، وهو ما يقود إلى بناء التوافق والعمل الجماعي تجاه الأهداف المشتركة، إلَّا أنها في الوقت نفسه رصدت بعض الاختلافات بين نمطي العمل الصحفي، كالاحترافية في العمل، والحصول على فرص مناسبة للتدريب والالتزام بأخلاقيات العمل، إلا أن هذه الاختلافات لا تمنع التعاون والتكامل بين الفريقين.

وقبل أن نختتم هذه المجموعة من الدراسات نشير إلى أن ما يحسب لأغلبها هو دراسة النظام الإعلامي السائد، سواء التقليدي أو الرقمي، في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع، وإن كان أغلبها لم يناقش قضية إمكانية الوصول لنظرية جديدة في الاتصال تتلاءم مع المتغيرات الجديدة التي تشهدها المجتمعات، وتعالج قضية المثالية في مفهوم الاتصال العقلاني عند هابرماس، فلم يشر إلى هذه القضية سوى عدد قليل من الكتابات التي حُلِّلت.

الخلاصة ومناقشة أهم النتائج:

هدفت الورقة البحثية الحالية إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى انطلقت من مفهومى المجال العام والفعل التواصلى، وطبقت على وسائل الإعلام التقليدي والرقمى خلال العشر سنوات الماضية، فقد حُللت (25) دراسة عربية، و(23) دراسة أجنبية باستخدام التحليل الثانوي، وخلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج نناقشها فيما يأتى:

1- استمرار الجدل بين الباحثين حول جدوى دور الإنترنت في خلق مجال حر، فكثير من الدراسات العربية أيدت تأييداً مطلقاً -خاصةً بعد التحولات السياسية التي شهدتها معظم الدول العربية خلال العشر سنوات الماضية، ودور وسائل التواصل الاجتماعي فيها- قدرة شبكة الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة على خلق مجال عام افتراضي استناداً إلى مجموعة من الخصائص؛ مثل: سهولة الاستخدام، وسرعة الانتشار، وارتفاع سقف الحرية في مناقشة الموضوعات المختلفة، وإتاحة الفرصة للفئات المهمشة- سواء على أساس النوع أو الانتماء السياسي أو المستوى التعليمي والاقتصادي- للاشتراك في هذه المناقشات، وإتاحة الفرصة للجمهور لإنتاج المحتوى الخاص به؛ مما أسهم في خلق ما يعرف بـ"دمقرطة" وسائل الإنتاج الإعلامي.

كما دعت بعض الدراسات – مع تأييدها للنتيجة السابقة- إلى ضرورة النظر في أخلاقيات الخطاب المقدم عبر المجال العام الافتراضي؛ لأن التعددية التي تتسم بها شبكة الإنترنت يتولد عنها أعداد كبيرة من المواقع ومجموعات النقاش المتطرفة، فضلًا عن تجاوز الآراء المعتدلة في بعض الأحيان؛ مما قد يهدد الديموقراطية المنشودة.

2- أكدت دراسات عربية قليلة صعوبة تطبيق المجال العام في المجتمعات العربية؛ وذلك لخصوصيتها، واختلاف ظروفها السياسية والقيمية والثقافية عن المجتمعات الغربية (الأوروبية)، التي يعد المجال العام فيها نتاجاً لعملية الحداثة التي لم تتشكل في

المجتمعات العربية ومنها مصر بالنمط الأوروبي نفسه؛ مما يسهم في ظهور ما يسمى بـ"الحداثة البرانية" في المجتمعات النامية، وقد دعت هذه الدراسات إلى نقد هذه الحداثة، والإسهام في خلق وعي خاص بمجتمعاتنا.

ولعل هذا ما دعا بعض الدراسات، سواء العربية أو الأجنبية، إلى تأكيد أن المجال العام يكون أكثر تجانساً على المستوى الوطني (أي لدى أبناء الوطن الواحد)، أو على مستوى الدول المشتركة في اللغة والدين والتاريخ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل دولة على حدة.

3- ربطت بعض الدراسات العربية المجال العام الافتراضي بالسياق العام المحيط به، فهو ليس معطى تفرزه وسائل الإعلام الرقمي، وإنما نتاج لتفاعله مع السياق المحيط سواء السياسي أو الاجتماعي، وهي القضية التي أغفلتها أو على الأقل لم تتعمق فيها كثير من الدراسات العربية التي حُللت.

4- اتفقت أغلب الدراسات الأجنبية على خطورة التأكيد المطلق على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل مجال عام رقمي لارتباط ذلك بعدة عوامل؛ منها: النظام السياسي، وقدرة هذه الوسائل على التحرر من سيطرة الدول أو الشركات الخاصة، إضافة إلى الفجوة الرقمية سواء بين المجتمعات المتقدمة أو النامية أو بين الطبقات المختلفة في المجتمع الواحد، التي ينتج عنها تهميش لبعض الفئات، كما أن عدم القدرة على كشف الهوية الحقيقية للمشاركين في عملية التواصل يضعف من إمكانية التوصل لرأي عام إيجابي؛ بل إنَّ بعض الدراسات انتقدت مثالية مفهوم المجال العام لدى هابرماس وصعوبة تطبيقه في الواقع أيًا ما كانت الوسائل المستخدمة لتشكيله.

5- على جانب آخر، كشف تحليل الدراسات الإعلامية السابقة قلَّة الدراسات –خاصةً العربية– التي انطلقت من المقولات النظرية للفعل التواصلي، على الرغم من أنَّ هذه النظرية تدخل ضمن مشروع هابرماس الأكبر في تأسيس نظرية نقدية للمجتمع الحديث.

وقد حاولت بعض تلك الدراسات رصد دور الإعلام الرقمي في تشكيل الفضاء العمومي الافتراضي من خلال تبلور معايير وقيم منتجة لتواصل وحوار عقلاني، يهدف إلى اعتراف متبادل بين الفاعلين لبلورة رأي عام فاعل في الحياة العامة.

في حين ركزت دراسات أخرى بشكل أساسي في أنماط الاستفادة من مقولات نظرية الفعل التواصلي في تجديد الخطاب الإعلامي العربي، إلَّا أنَّها لم تناقش بشكل واضح دور بعض العوامل التي قد تعوق تجديد هذا الخطاب؛ ومن أهمها: العوامل السياسية، التى أشار إليها كثير من الدراسات السابقة التي اختبرت دور وسائل الإعلام في علاقتها بالقوى المسيطرة في المجتمع.

كما وظَّفت دراسات أخرى مقولات الفعل التواصلي في الكشف عن وجود آلية للتعايش والتعاون والتكامل بين بعض أنماط العمل الإعلامي، خاصةً العمل الصحفي المتمثل في صحافة المواطن والصحافة التقليدية المعتمدة على الاحترافية في العمل، برغم بعض الاختلافات بين نمطي العمل الصحفي.

وتجدر الإشارة هنا إلى قضية مهمة لم يلتفت إليها بشكل كبير سوى بعض الكتابات الأجنبية عن الفعل التواصلي عند هابرماس، وهي أنَّ إضفاء المثالية على مفهوم الاتصال لدى هابرماس يدفعنا إلى ضرورة البحث في التراث النقدي الثقافي لبعض علماء مدرسة فرانكفورت لصياغة نظرية نقدية عن الاتصال تعالج هذا النقص.

وفي ضوء ما سبق، تثير تلك النتائج عدداً من التوصيات تتطلب مزيداً من البحث حول ما يأتى:

1- اختبار مقولات الفعل التواصلي في الدراسات الإعلامية، خاصةً العربية، مع التركيز على وسائل الإعلام الرقمي ودورها في تحقيق النشاط التواصلي العقلاني في إطار السياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي للمجتمع.

2- اختبار إمكانية تطوير مفهوم المجال العام لإمكانية تطبيقه في الواقع، واختبار بعض الآراء التي دعت إلى ضرورة الذهاب إلى ما بعد هابرماس في صياغة نظرية نقدية عن الاتصال، وذلك بالتعمق في التراث المتنوع للاتجاه الماركسي الثقافي وارتباطه بالتطورات الجديدة في المجتمع والنظرية، وذلك لعلاج المثالية في مفاهيم المجال العام والاتصال لدى هابرماس، التي أكدتها بعض الدراسات.

3- التركيز على تحليل العوامل المؤثرة في نشأة المجال العام الافتراضي على المستوى العربي من ناحية؛ مثل: العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى التركيز بصفة خاصة على الأبعاد الثقافية، التى تؤثر في نشأة المجال العام على المستويين الغربي والعربي.

المراجع

1 - هديل محمد عفيفي، "القضايا الاقتصادية كما تعكسها الصحافة المصرية في مرحلة ما بعد 25 يناير"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2017)، ص47-48.

2-عبد الرحمن شباب، "نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس وعلاقتها بالثقافة والإعلام"، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، س1، عدد خاص، (2019)، ص 350.

3-عطيات أبو السعود، "نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس"، أوراق فلسفية، عدد10، (2004)، ص314.

4- جمال بن زروق، بضياف سوهيلة، "الشبكات الاجتماعية الإلكترونية وإشكالية تطبيق نظرية المجال العام لهابرماس في البحوث العربية"، مجلة آفاق للعلوم، عدد 8، (2017)، ص 188.

5-منى عكنان، "النظرية الاتصالية عند يورغن هابرماس مركز الدراسات الإستراجية"، عدد 158، (2018)، ص159-160.

6-Data Reportal," Digital 2022Global Overview Report", January, 2022 https://datareportal.com/reports/digital-2022-global on 7/5/2022

7-انظر:

* محمد عبد الكريم الحوراني، عبد الباسط العزام، "المجال العام عبر فيس بوك صيغة جديدة لتجاوز الحدود الجندرية التقليدية لدى المرأة الأردنية: تطبيق نظرية المجال العام"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، مجلد 45، عدد4، (2018)، ص352-353.

*هناء حسين قرني، "الإعلام الجديد وتشكيل الرأي العام نحو الدور الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسة الرئاسة المصرية – صندوق تحيا مصر نموذجًا"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2020)، ص 55.

8- جوردون مارشال، "موسوعة علم الاجتماع" – ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، المجلس الأعلى للترجمة، القاهرة، (2000)، ص363.

9- Form plus," What is Secondary Research? Method&Examples ",(2021) https://www.formpl.us/blog/secondary-research on 27/3/2022.

10-جيمس جوردون فينليسون، "يورجن هابرماس- مقدمة قصيرة جدًا"، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة، القاهرة، (2015)، ص 10.

11- جيمس جوردون فينليسون، المرجع السابق، (2015)، ص11.

12-Scott John,"Fifty Key Sociologists: The Contemporary Theorists", (2006). p126-128.

13- وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام – مقال -90 عامًا على مولد هابرماس https://almania.diplo.de/ ardz-ar/-/2228002 2019-6-18

14 - Edgar F Borgatta, Borgatta L. Marie , "Encyclopedia of sociology", vol 1,Library of Congress Catalog in Publication Data New York,(2000),p.388.

15- جيمس جوردون فينليسون، مرجع سابق، (2015)، ص14.

16- وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للاعلام، مرجع سابق، 18 -2019-6 https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2228002

17- عواطف عبد الرحمن، "النظرية النقدية في بحوث الاتصال"، القاهرة، دار الفكر العربي، (2002)، ص 29-32.

18-نوار ثابت، "الفضاء العام عند هابرماس: في المفهوم والتحولات التاريخية"، مجلة جامعة النجاح للابحاث- العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، مجلد 33، عدد 3، الأردن، (2019)، ص408.

19- لامية طالة، "الفضاء العمومي الاتصالي عندما تثور شبكة الانترنت"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، عدد 7، ص 121-122.

20- أشرف حسن منصور، "نظرية هابرماس في المجال العام"، أوراق فلسفية، عدد 7، (2002)، ص 253.

21- أشرف حسن منصور، امرجع السابق، (2002)، ص 253.

22- نوار ثابت، مرجع سابق، (2019)، ص 412.

23- أشرف حسن منصور، مرجع سابق، (2002)، ص 259.

24- أشرف حسن منصور، مرجع سابق، (2002)، ص 260.
25- نوار ثابت، مرجع سابق، (2019)، ص424.
26- رويدا أحمد طلب، "خطاب المواطنة في المواقع الإلكترونية الإخبارية وانعكاساته على ممارسات الشباب الجامعي- دراسة ميدانية بجامعة الإسكندرية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2015)، ص 48.
27 – كمال الحاج، "نظريات الإعلام والاتصال، الجامعة الافتراضية السورية"، (2020)، ص 120،125.
28- نجلاء بوراس، مروى غضبان، "الترشيد الاتصالي للوعي الجماهيري السياسي في البنية الرقمية من دوامة الصمت إلى اجتياز المجتمع التقليدى – دراسة تحليلية لعينة من صفحات نشطاء عبر الوسائط الرقمية"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2020)، ص 44.
29- رويدا أحمد طلب، مرجع سابق، (2015)، ص49-50.
30- هناء علالي، مصطفى كيحل، "الفضاء العمومي ودوره في تفعيل الفكر التواصلي عند هابرماس"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد50، (2017)، ص193، 197.
31- هناء حسين قرني، مرجع سابق، (2020)، ص61.
32- محمد عبد الكريم الحوراني، عبد الباسط العزام، مرجع سابق، (2018)، ص353.
33- فريدة صغير عباس، "تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية- دراسة تحليلية إثنوجرافية"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، عدد4، (2018)، ص118.
34- رويدا أحمد طلب، مرجع سابق، (2015)، ص51.
35-أسماء فؤاد، صحافة المواطن في ضوء نظرية المجال العام، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، (2016)، ص 591.
36-مصطفى كامل السيد، "هابرماس والحديث عن الشأن العام"، بوابة الشروق الإلكترونية، (2019).https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?c on 16/8/2021
37-خلف محمد عبد السلام بيومي، "أنماط الاستفادة من نظرية الفعل التواصلي لهابرماس في تجديد الخطاب الإعلامي العربي – محاولة سوسيولوجية "– مجلة علوم الإنسان والمجتمع – مجلد 8، عدد2، (2019)، ص 66.
38- عطيات أبو السعود، مرجع سابق، (2004)، ص321-326.
39-Edgar F Borgatta, Borgatta L. Marie, Op. cit, (2000), p388.
40-عطيات أبو السعود، مرجع سابق، (2004) ص324.
41-Edgar F Borgatta, Borgatta L. Marie, Op. cit, (2000), p.387.
42- رويدا أحمد طلب (2015)، مرجع سابق، (2015)، ص39.
43- Scott John, Op. cit, (2006), p127.
44 -كمال بو منير، "النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى إكسل هونيث"، الدار العربية للعلوم، بيروت، (2010)، ص123-124.
45- كمال بو منير، المرجع السابق، (2010)، ص 123-124.
46- Johnson James,"Habermas on Strategic and Communicative Action" Political Theory, vol 19, no2, (1991), p.181.
47 - آلن هاو، النظرية النقدية- مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، دار العين للنشر، الإسكندرية، (2010)، ص256.
48- كمال بو منير، مرجع سابق، (2010)، ص123-124.
49- آلن هاو، مرجع سابق، (2010)، ص 56.
50-Edgar F Borgatta, Borgatta L. Marie, Op. cit, (2000), p.387.
51- رضوان رياح، "الفضاء الافتراضي وإشكالية الحوار والتواصل عبر الإعلام الجديد: مقاربة هابرماسية لعينة من المجموعات الإفتراضية عبر الفيس بوك"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، عدد 13، (2018)، ص 122.
52- Traducao de Jorge, "The Public Sphere 50 Years Later: Public S phere And Mass Media in Jurgen Habermas- In honor of the 50 years of The Structural Transformation

of the Public Sphere", Problemata: R. Intern. Fil. Vol. 03. No. 02. (2012), pp. 228-274. http://dx.doi.org

53- خالد كاظم أبو دوح، "مفهوم المجال العام الأبعاد النظرية والتطبيقات"، المجلة العربية لعلم الاجتماع – إضافات، عدد 15، (2011)، ص ص 139-151.

54- **نوار ثابت**، مرجع سابق، (2019)، ص ص 407-432.

55-Simon Susen,"Critical Notes on Haberma's Theory of the Public Sphere "City Research Online, City University of London, volume.5, number 1, (2011), pp37-62, https://openaccess.city.ac.uk. On 22/9/2020.

56-Anucta- Gabriela Tarta,"Clash of the European Public Spheres: offline versus online, and cultural versus political", PhD Candidate, Department of Mass Media, University of Copenhagen, Denmark, (2011) https://www.culturaldiplomacy.org. on 22/9/2020.

57- وداد سميشي، الحوار الإلكتروني والفضاء العام الافتراضي – منتديات النقاش الإلكترونية نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، عدد 41، (2014)، ص ص 563-578.

58- أسماء فؤاد، مرجع سابق، (2016)، ص ص 569-592.

59- سارة إسماعيل حسن، "قضايا المرأة في المدونات الإلكترونية – دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2016).

60- راندا محمد مصطفى، "الإعلام التقليدي والجديد" تحليل مقارن للقنوات الفضائية وموقع اليوتيوب"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2017).

61- فريدة صغير عباس، مرجع سابق، (2018)، ص ص 114-133.

62- محمد عبد الكريم الحوراني، عبد الباسط العزام، مرجع سابق، (2018)، ص ص 349-368.

63-Muhammed Zubair Khan, Ijaz Shafi Gilani, Allah Nawaz, "From Habermas Model to New Public Sphere: A Paradigm Shift", Global Journal of Human Social Science, vol. 12, issue 5, (2012), pp43-51.

64-Petros Losifidis, "The public Sphere, Social Networks, and Public Service" Media Information Communication and Society, vol14, issue 5, (2011), pp1-19.

65- Christian Fuchs, "Social Media and the Public Sphere", triple, vol12, n1, (2014), pp57-101. www.tripleC.at.index.php/triple . on 22/9/2020.

66-Erlis Cela,"Social Media as a New Form of Public Shere", European Journal of Social Sciences Education and Research, vol.4, Nr.1, (2015), pp195-200.

67-Jan-Felix Schrape,"Social Media, Mass Media and the Public Shere differentiation, Complementarity and Co-existence", Research Contributions to Organizational Sociology and Innovation Studies, University of Stuttgant, (2016), pp5-21.

https://www.uni-stuttgart.de/soz/oi/publikationen on 16/8/2020.

68-Dan E hrenfeld, Matt Barton," Online Public Spheres in the Era of Fake News: Implications for the Composition Classroom", Computers and composition, Vol.54, (2019).

69 - شيرين محمد كدواني، "استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على الإنترنت وعلاقته بالتحول الديموقراطي في مصر- دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، (2014).

70- هناء حسين قرني، "الإعلام الجديد ودوره في تشكيل الرأي العام لدى الشباب الجامعي: دراسة تطبيقية على موقع الفيس بوك Face book"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2015).

71- عماد عبد البديع حسن، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات شباب جامعة سوهاج نحو القضايا السياسية في ضوء نظرية المجال العام"، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة سوهاج، عدد (39)، (2015)، ص ص 431-464.

72 - لامية طالة (2016)، مرجع سابق، 117-126.
73- سارة محمود عبد اللطيف، "منصة التواصل الاجتماعي تويتر والنخبة السياسية في مصر"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2018).
74- هناء حسين قرني، مرجع سابق، (2020).
75- سعيد سامي سعيد، "ثقافة شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على تشكيل الرأي العام لدى الشباب الجامعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، (2021).
76- نصر الدين لعياضي، "فضاء عمومي أم مخيال إعلامي- مقاربة نظرية لتمثل التليفزيون في المنطقة العربية"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية رقم 31، الكويت، (2011)، ص ص 8-128.
77- جمال بن زروق، بضياف سوهيلة، مرجع سابق، (2017)، ص ص 187-194.
78- عبد الله الزين الحيدري، "المجال العمومي وإنتاج الديموقراطية"، أعمال المؤتمر العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، كلية الإعلام ومركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة اللبنانية، (2017)، ص ص 67-81.
79- Shaker Althiabi,"The Emmergence of Social Media Networks and Their Impacts on Professional Journalism Practices in Saudi Arabia",A Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Nottingham Trent University for the degree of Doctor of Philosophy,(2017).
80- Djefalfa Daoud,"Is there Arab Public Sphere?",
مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد4، (2012)، ص ص3-29.
81-Petros Iosifidis, Mark Wheeler, "The Public Sphere and Network Democracy Social Movements and Political Change", Global Media Journal, vol13, issue 25, (2015), pp1-17.
82-Peiren Shao, Yun Wang, "How Does Social Media change Chinese Political Culture? The formation of fragmentized Public Sphere", Telematics and Informatics, 34, (2017), pp694-704. www.elsevier.com. on 12/9/2020.
83-Paul S. N. Lee, Clement Y. K. So & others, "Social Media and Political partisanship- A subaltern public shere's role in democracy", Telimatics and Informatics (35), (2018), pp1949-1957.
84-Ari Adut, "Atheory of Public Sphere", Sociological Theory, vol30, n.4, (2012), pp238-262.
85- اندرو ادجار وبيتر سيد جويك، "موسوعة النظرية الثقافية"- ترجمة هناء الجوهري، ط2، (2014).
86- A. Fulya Sen, "The Social Media as a Public Sphere: The Rise of Social Opposition, International Conference on Communication", Media, Technology and Design, Turkey, (2012), pp490-494.
87-Victor Sampedro, Mayra Martinez Avidad,"The Digital Public Sphere: An Alternative and Counterhegemonic Space? The Case of Spain", International Journal of Communication (2018), pp 23–44.
88 – لي باك وآخرون، "مقدمة في علم الاجتماع الثقافي"، ترجمة سامية قدري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (2019)، ص 39-41.
89 - Joel Bowerbank,"Facebook and Communicative Action: The Power of Social Media during the 2011 Egyptian Revolution", M.A in communication, Faculty of Arts, University of Ottawa, Canada, (2013).
90- رضوان رياح، مرجع سابق، (2018)، ص ص 121-134.
91- رويدا أحمد طلب، مرجع سابق، (2014).
92- هديل محمد عفيفي، مرجع سابق، (2017).
93- هناء علالي، مصطفى كحيل، مرجع سابق، (2017)، ص ص 187-199.
94- عبد الرحمان شباب، مرجع سابق، (2019)، ص ص 346-353.

95- أسامة إسماعيل عبد الباري، "دور شبكات التواصل في إنتاج المعرفة – دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي الفيس بوك"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 35، الرسالة 408، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، (2014).
96-سهام عبد الحميد فرحات، "شبكات التواصل الاجتماعي والثقافة الكونية –بحث في الإنثروبولوجيا الاجتماعية"، مجلة كلية الآداب، عدد100، جامعة الإسكندرية، (2020).
97- منى عكنان، مرجع سابق، (2018)، ص ص 159-172.
98- ليديا صفوت إبراهيم، "محددات فاعلية الرسالة الإعلامية لوكالة أنباء الشرق الأوسط"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (2014).
99- خلف محمد عبد السلام، "أنماط الاستفادة من نظرية الفعل التواصلي في تجديد الخطاب الإعلامى العربي: محاولة سوسيولوجية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مجلد 8، عدد2، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2019)، ص ص 59-88.
100- Jonathan kaye, "Communicative Action and Mass Communication via Internet Technologies", Honors Council of the Illinois Region Papers, (2014) https://dc.cod.edu/hcir on 19/9/2020
101-Ari Sulistyanto, Syaifuddin, "Social Media and Moral Movement: A Critique of Jurgen Habermas Communicative Action Theory", The 3rd International Conference on Social and Political Science, "The impact of information Technology on Social and Political Dynamics" (2016), pp127 134. https:// www.researchgate.net. on 22/9/2020.
102- Sopuruchi Christian Aboh, Obiageli Chika Ezeudo,"Interactions on Facebook and Twitter: A Communicative Action Prespective Theory and Practice in Language Studies" vol (10), no (11), (2020), pp.1351-1358.
103-Simon Matingwina,"Social Media Communicative Action and Interplay with National Security: The case of Facebook and Political Participation in Zimbabwe", (2018).
104- Seungahn Nah, Deborah S. Chung (2016), Communicative Action and Citizen Journalism: A case study of Ohmy News in South Korea, International Journal of Communication, vol (10), pp2297-2317.

References

- Afifi, H. (2017)., "alqadaya alaiqtisadiat kama taekisuha alsahafat almisriat fi marhalat ma baed 25 yanayir", risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain Shams, 47-48.

-Shabab, A. (2019). "nzariat alfiel altawasuliu eind habirmas waealaqatiha bialthaqafat wal'iielami", majalat madarat tarikhiatin, markaz Almadar Almaerifii lil'abhath waldirasati, 1(3), 350.

-Abu Al-Saud, A. (2004). "nzariat alfiel altawasuliu eind habirmas", 'awraq Falsafia, 10(2), 314.

-Zaruwq, J. (2017), bidiaf suhilat, "alshabakat aliajtimaeiat al'iiliktruniat wa'iishkaliat tatbiq nazariat almajal aleami lihabirmas fi albuhuth alearabiati", majalat Afaq lileulumi, 8(2), 188.

-Aknan, M. (2018), "alnazariat alatisaliat eind yurghin Habirmas markaz aldirasat Al'iistirajiati", 158(4), 159-160.

6-Data Reportal," Digital 2022Global Overview Report", January, 2022
https://datareportal.com/reports/digital-2022-global on 7/5/2022

-Alhurani, M., Alazam, A. (2018). "almajal aleami eabr fys buk sigha jadida litajawuz). alhudud aljandariat altaqlidiat ladaa almar'at al'urduniyati: tatbiq nazariat almajal aleami", dirasat aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiat aljamieat Al'urduniya, 4(2), 352-353.

-Marshal, G. (2000). "musueat eilm aliaijtimae" - tarjamat Muhamad Aljawhari, almujalad Al'uwal, almajlis al'aelaa liltarjamati, Alqahira, sa363.

9- Form plus," What is Secondary Research? Method&Examples ",(2021)
https://www.formpl.us/blog/secondary-research on 27/3/2022.

-Finlayson, J. (2015). "yurjin habirmas- muqadimat qasirat jdan", muasasat hindawaa liltaelim walthaqafati, Alqahira, 10.

12-Scott John,"Fifty Key Sociologists: The Contemporary Theorists", (2006). p126-128.

https://almania.diplo.de/ ardz-ar/-/2228002

14 - Edgar F Borgatta, Borgatta L. Marie , "Encyclopedia of sociology", vol 1,Library of Congress Catalog in Publication Data New York,(2000),p.388.

-Abd Alrahman, A. (2002). "alnazariat alnaqdiat fi buhuth aliatisali", Alqahira, dar Alfikr Alearbii, 29-32.

-Thabit, N. (2019), "alfada' aleamu eind habirmas: fi almafhum waltahawulat altaarikhiati", majalat jamieat alnajah lilabhathi- aleulum al'iinsaniatu, jamieat alnajah alwataniati, Al'urdun, 3(1), 408.

- Tala, L., "alfada' aleumumii alaitisalii eindama tathur shabakat alantirnta", majalat alhikmat lildirasat alfalsafiati, muasasat kunuz alhikmat lilnashr waltawziei, Aljazayar, 7(5), 121-122.

-Mansur, A. (2002). "nzariat habirmas fi almajal aleami", 'awraq falsafiatun, 7(2), 253.

-Teleb, R. (2015). "khitab almuatanat fi almawaqie al'iiliktruniat al'iikhbariat waineikasatih ealaa mumarasat alshabab aljamieii- dirasatan maydaniatan bijamieat al'iiskandriati", risalat dukturat ghayr manshurt, kuliyat Albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain Shams, 48.

-Alhaj, K. (2020), "nazariaat al'iielam waliatisali, aljamieat Aliaftiradia Alsuwria", 120-125.

-Bouras, N., Ghadban, M. (2020). "altarshid alaitisalii lilwaey aljamahirii alsiyasii fi albinyat alraqamiat min dawaamat alsamt 'iilaa aijtiaz almujtamae altaqlidaa - dirasat

tahliliat lieayinat min safahat nushata' eabr alwasayit alraqamiati", kuliyat aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, jamieat Muhamad Khaydar Biskra, (2020), 44.
-Alali, H. (2017), "alfada' aleumumii wadawrih fi tafeil alfikr altawasuliu eind habirmas", majalat Altawasul fi aleulum Al'iinsaniat waliajtimaeiati, 50(4), 193, 197.
- Abbas, F. (2018), "tajaliaat alfada' aleumumii alaiftiradii min khilal altafaeul alaiftiradii eabr almajmueat alaiftiradiati- dirasat tahliliat 'iithnwjrafia", almajalat Aljazayiriat lil'abhath waldirasati, 4(2), 118.
-Fouad, A. (2016)., sahafat almuatin fi daw' nazariat almajal aleami, almajalat aleilmiat libuhuth alsahafati, kuliyat Al'iielam, jamieat Alqahira, 591.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?c .
-Bayoumi, K. (2019), "'anmat alaistifadat min nazariat alfiel altawasuliu lihabirmas fi - tajdid alkhitab al'iielamii alearabii - muhawalatan susyulujiatan "- majalat Oulum al'iinsan walmujtamae -, 2(8), 66.
-Bou Mounir, K. (2010). "alnazariat alnaqdiat limadrasat frankfurt min Max Horkheimer ela Axel Höneth ", aldaar Alearabiat lileulumi, Beirut, 123-124.
46- Johnson James,"Habermas on Strategic and Communicative Action" Political Theory, vol 19, no2, (1991), p.181.
-Howe, A. (2010). alnazariat alnaqdiatu- madrasat frankfurti, tarjamat thayir dib, dar Aleayn lilnashri, Al'iiskandiria, 256.
-Riah, R. (2018). "alfada' alaiftiradii wa'iishkaliat alhiwar waltawasul eabr al'iielam aljadida: muqarabat habarmasiatan laeayinatan min almajmueat al'iiftiradiat eabr alfis buk", majalat alhikmat lildirasat al'iielamiat walaitisaliati, muasasat kunuz Alhikma lilnashr waltawziei, 13(2), 122.
52- Traducao de Jorge, "The Public Sphere 50 Years Later: Public S phere And Mass Media in Jurgen Habermas- In honor of the 50 years of The Structural Transformation of the Public Sphere", Problemata: R. Intern. Fil. Vol. 03. No. 02. (2012), pp. 228-274. http://dx.doi.org
-'abu Duh, K. (2011). "mafhum almajal aleami al'abead alnazariat waltatbiqati", almajalat Alearabiat lieilm aliaijtimae , 15(1), 139-151.
55-Simon Susen,"Critical Notes on Haberma's Theory of the Public Sphere "City Research Online, City University of London, volume.5, number 1, (2011), pp37-62, https://openaccess.city.ac.uk. On 22/9/2020.
56-Anucta- Gabriela Tarta,"Clash of the European Public Spheres: offline versus online, and cultural versus political", PhD Candidate, Department of Mass Media, University of Copenhagen, Denmark, (2011) https://www.culturaldiplomacy.org. on 22/9/2020.
-Smishi, W. (2014). alhiwar al'iiliktruniu walfada' aleamu aliaftiradiu - muntadayat alniqash al'iiliktruniat namudhaja, majalat Aleulum Alansania, 41(2), 563-578.
-Hassan, S. (2016). "qadaya almar'at fi almudawanat al'iiliktruniat - dirasat tahliliatun", risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain shams.
-Mustafaa, R. (2017). "al'iielam altaqlidiu waljadidi" tahlil muqarin lilqanawat alfadayiyat wamawqie alyutyuba", risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat Albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain shams.
63-Muhammed Zubair Khan, Ijaz Shafi Gilani, Allah Nawaz, "From Habermas Model to New Public Sphere: A Paradigm Shift", Global Journal of Human Social Science, vol. 12, issue 5, (2012), pp43-51.

64-Petros Losifidis, "The public Sphere, Social Networks, and Public Service" Media Information Communication and Society, vol14, issue 5, (2011), pp1-19.
65- Christian Fuchs, "Social Media and the Public Sphere", triple, vol12, n1, (2014), pp57-101. www.tripleC.at.index.php/triple . on 22/9/2020.
66-Erlis Cela,"Social Media as a New Form of Public Shere", European Journal of Social Sciences Education and Research, vol.4, Nr.1, (2015), pp195-200.
67-Jan-Felix Schrape,"Social Media, Mass Media and the Public Shere differentiation, Complementarity and Co-existence", Research Contributions to Organizational Sociology and Innovation Studies, University of Stuttgant, (2016), pp5-21. https://www.uni-stuttgart.de/soz/oi/publikationen on 16/8/2020.
68-Dan E hrenfeld, Matt Barton," Online Public Spheres in the Era of Fake News: Implications for the Composition Classroom", Computers and composition, Vol.54, (2019).
-Kadwany, S. (2014), "aistikhdam alshabab lilshabakat alaijtimaeiat ealaa al'iintirnit waealaqatih bialtahawul aldiymuqratii fi masra- dirasat tatbiqiatun", risalat dukturat ghayr manshurt, kuliyat Aladab, jamieat Assyut.
- Kourani, H. (20150, "al'iielam aljadid wadawruh fi tashkil alraay aleami ladaa alshabab aljamieii: dirasat tatbiqiat ealaa mawqie alfis buk Face book", risalat majistir ghayr manshurti, kuliyat Albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain shams.
-Hassan, E. (2015). "duwr shabakat altawasul alaijtimaeii fi tashkil aitijahat shabab jamieat Suhaj nahw alqadaya alsiyasiat fi daw' nazariat almajal aleama", majalat kuliyat Aladab, kuliyat Aladab, jamieat Suhaj, 39 (4), 431-464.
-Abd Allatif, S. (2018). "minasat altawasul alaijtimaeii twitar walnukhbat alsiyasiat fi masr", risalat majistir ghayr manshurti, kuliyat Albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain shams.
-Saeid, S. (2021). "thaqafat shabakat altawasul alaijtimaeaayi wa'atharuha ealaa tashkil alraay aleami ladaa alshabab aljamieii", risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat Aladab, jamieat Benha.
-Lieiadi, J. (2011), "fada' eumumiun 'am mikhyal 'iielami- muqarabat nazariatan litumathil altilifiziun fi almintaqat alearabiati", hawliaat Aladab waleulum alaijtimaeiati, Alkuayt, 31(2), 8-128.
-Alhaydary, A. (2017). "almajal aleumumii wa'iintaj aldiymuqratiati", 'aemal almutamar alearabii warihanat altaghyir fi zili altahawulati, kuliyat al'iielam wamarkaz dirasat alwahdat alearabiat, aljamieat Allubnania, 67-81.
79- Shaker Althiabi,"The Emmergence of Social Media Networks and Their Impacts on Professional Journalism Practices in Saudi Arabia",A Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Nottingham Trent University for the degree of Doctor of Philosophy,(2017).
80- Djefalfa Daoud,"Is there Arab Public Sphere?",
81-Petros Iosifidis, Mark Wheeler, "The Public Sphere and Network Democracy Social Movements and Political Change", Global Media Journal, vol13, issue 25, (2015), pp1-17.
82-Peiren Shao, Yun Wang, "How Does Social Media change Chinese Political Culture? The formation of fragmentized Public Sphere", Telematics and Informatics, 34, (2017), pp694-704. www.elsevier.com. on 12/9/2020.
83-Paul S. N. Lee, Clement Y. K. So & others, "Social Media and Political partisanship- A subaltern public shere's role in democracy", Telimatics and Informatics (35), (2018), pp1949-1957.

84-Ari Adut, "Atheory of Public Sphere", Sociological Theory, vol30, n.4, (2012), pp238-262.
-Edgar, A., Joek, P. (2014), "musueat alnazariat althaqafiati"- tarjamat Hana' Aljawhari, ta2.
86- A. Fulya Sen, "The Social Media as a Public Sphere: The Rise of Social Opposition, International Conference on Communication", Media, Technology and Design, Turkey, (2012), pp490-494.
87-Victor Sampedro, Mayra Martinez Avidad,"The Digital Public Sphere: An Alternative and Counterhegemonic Space? The Case of Spain", International Journal of Communication (2018), pp 23–44.
-Buck, L. (2019), "muqadimat fi eilm aliajtimae althaqafii", tarjamat Samia Kadri, almarkaz Alqawmi liltarjamati, Alqahira, 39-41.
89 - Joel Bowerbank,"Facebook and Communicative Action: The Power of Social Media during the 2011 Egyptian Revolution", M.A in communication, Faculty of Arts, University of Ottawa, Canada, (2013).
-Abd Albari, O. (2014). "duwr shabakat altawasul fi 'iintaj almaerifat - dirasat tatbiqiat ealaa eayinat min mustakhdimi alfis buk", hawliaat aladab waleulum alaijtimaeiati, majlis alnashr alealmi, jamieat Alkuayta, 408(4).
-Farahat, S. (2020). "shabakat altawasul alaijtimaeii walthaqafat alkawniat -bhath fi al'iinthrubulujia alaijtimaeiati", majalat kuliyat aladab, jamieat Al'iiskandaria, 100(3) .
-Ibrahim, L. (2014). "muhadadat faeiliat alrisalat al'iielamiat liwikalat 'anba' Alsharq al'awsata", risalat dukturat ghayr manshurt, kuliyat albanat liladab waleulum waltarbiati, jamieat Ain Shams.
-Abd Alsalam, K. (2019). "'anmat alaistifadat min nazariat alfiel altawasuliu fi tajdid alkhitab al'iielamaa alearabii: muhawalat susyulujiatan", majalat eulum al'iinsan walmujtamaei, jamieat Muhamad Khaydar Biskra, 2(8), 59-88.
100- Jonathan kaye, "Communicative Action and Mass Communication via Internet Technologies", Honors Council of the Illinois Region Papers, (2014) https://dc.cod.edu/hcir on 19/9/2020
101-Ari Sulistyanto, Syaifuddin, "Social Media and Moral Movement: A Critique of Jurgen Habermas Communicative Action Theory", The 3rd International Conference on Social and Political Science, "The impact of information Technology on Social and Political Dynamics" (2016), pp127 134. https:// www.researchgate.net. on 22/9/2020.
- Sopuruchi Christian Aboh, Obiageli Chika Ezeudo,"Interactions on Facebook and Twitter: A Communicative Action Prespective Theory and Practice in Language Studies" vol (10), no (11), (2020), pp.1351-1358.
103-Simon Matingwina,"Social Media Communicative Action and Interplay with National Security: The case of Facebook and Political Participation in Zimbabwe", (2018).
- Seungahn Nah, Deborah S. Chung (2016), Communicative Action and Citizen Journalism: A case study of Ohmy News in South Korea, International Journal of Communication, vol (10), pp2297-2317.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Mohamed Elmahrasawy

President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof.Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof.Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof.Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 61 April 2022 - part 4

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.